الأمم المتحدة

A

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/CONF.165/PC.3/4
26 October 1995

A R A B I C
Original: ENGLISH

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)
الدورة الثالثة
نيويورك
٥ - ١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٦
البند (٤) من جدول الأعمال المؤقت
مشروع بيان المبادىء والتعهدات
وخطة العمل العالمية

مشروع بيان المبادىء والتعهدات وخطة العمل العالمية: جدول أعمال الموئل

تقرير الأمين العام للمؤتمر

الموجز

١ - في الفقرة ٢ (باء) من منطوق القرار ٤٧/ ١٨٠ ، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعتماد بيان عام للمبادىء والتعهدات وصياغة خطة عمل عالمية ذات صلة بذلك قادرة على توجيه الجهود الوطنية والدولية حتى نهاية العقدين الأولين من القرن القادم .

٢ - وعليه ، قام الأمين العام للمؤتمر وفقا لتوجيهات اللجنة التحضيرية في دورتها الموضوعية الأولى بتقديم مشروع بيان المبادىء والتعهدات وخطة العمل العالمية إلى الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية. وبعد أن نظرت في الوثيقة ، قررت اللجنة التحضيرية في مقررها ثانيا/ ٨ ، مواصلة صياغة وإستعراض بيان المبادىء والتعهدات وخطة العمل العالمية وذلك خلال فترة ما بين الدورات في فريق صياغة غير رسمي مفتوح العضوية .

٣ - ووفقا لذلك ، عقد فريق الصياغة غير الرسمي المفتوح العضوية اجتماعه الأول فيما بين الدورات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وذلك من ١٧ إلى ٢١ تموز/ يوليو ١٩٩٥ لمواصلة إستعراض وصياغة الوثيقة. وعملا بالفقرة الفرعية (باء) من المقرر ثانيا/ ٨ للجنة التحضيرية ، قام فريق الصياغة غير الرسمي بإحالة مشروع الوثيقة التي أعدها في هذا الاجتماع إلى جميع الدول الأعضاء لابداء تعليقات عليها.

٤ - وتلبية للدعوة التي وجهتها حكومة فرنسا ، عقد الإجتماع الثاني فيما بين الدورات لفريق الصياغة غير الرسمي في باريس وذلك من ٩ إلى ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥ ، تم إبانه إستعراض مشروع الوثيقة في ضوء التعليقات المتلقاه من الحكومات وهيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومساهمين آخرين . وأرفق المشروع المنقح المعنون آنيا "جدول أعمال الموئل" (البرنامج للموئل) هنا كي تنظر فيه اللجنة التحضيرية .

٥ - ويتم أيضا وضع تقارير فريق الصياغة غير الرسمي في إجتماعيه الأول والثاني أمام اللجنة التحضيرية كالمرفق الأول والمرفق الثاني للوثيقة (A/CONF.165/PC.3/4/Add.1) .

NB95-2A. AR

96-00217

جدول أعمال الموئل

مشروع ناشىء عن الاجتماع الثاني المنعقد فيما بين الدورات لفريق الصياغة غير الرسمي للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني): جدول أعمال الموئل

أولا - الديباجة

١ - مع ولوجنا القرن الحادي والعشرين ، ينبغي إعادة إحياء رؤيتنا لعالم من الاستقرار والسلم ؛ فثمة حس بالفرص والآمال الكبيرة بإمكانية بناء عالم جديد يمكن فيه تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي والحماية البيئية ومستويات معيشية افضل من خلال التضامن والتعاون على مستوى عالمي . إن نوعية الأوضاع المعيشية في المستوطنات هي المجال الذي تبرز فيه تلك الغايات على النحو الأوضح .

٢ - إن غرض مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) هو التصدي لموضوعين يكتسيان أهمية عالمية: "المأوى الملائم للجميع" و "تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر". فتحقيق المأوى الملائـــم للجميع هو أمر مركزي بالنسبة لرفاه ما يزيد عن مليار نسمة من بني البشر لا يعيشون في اوضاع معيشية لائقة ؛ والتنمية المستدامة تعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة للجدوى الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمستوطنات البشريـــة.

٣ - وإدراكا للطابع العالمي الذي تتسم به تلك القضايا ، قرر المجتمع الدولي بعقده للموئل الثاني ، إعتماد نهج عالمي متفق عليه سيؤدي إلى تعزيز التقدم إلى حد بعيد في سبيل تحقيق تلك الغايات . فالتأثيرات على مستوى البلدان والعالم للانماط غير المستدامة للانتاج والاستهلاك ومواطن العجز البيئية والاقتصادية والاجتماعية متجلية بوضوح ؛ فكلما اسرعت الدول بضم مساعيها معا لإيجاد سياسات شاملة وجريئة ومبتكرة للمـــأوى والمستوطنات البشرية ، كلما تحسنت التوقعات المستقبلية بشأن سلامة وصحة جميـــع المواطنين ورفاههم ، وكلما ازداد التفاؤل بشأن التحول التام في الازمة البيئية والاجتماعية العالميـة .

٤ - بعد النظر في التجربة منذ مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المنعقد في فانكوفر عام ١٩٧٦، قام الموئل الثاني بتبني الرسالات الواردة من مؤتمرات عالمية ذات صلة جرت مؤخرا وضمها معا في برنامج للمستوطنات البشرية ألا وهو جدول أعمال الموئل . وصدر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية - مؤتمر القمة المعني بالأرض - المنعقد في ريو دى جانيرو ١٩٩٢ ، جدول أعمال القرن ٢١ الذي أبرز القضايا المحددة للمستوطنات البشرية التي ينبغي تناولها هنا . كما قامت كل من المؤتمرات المتعاقبة: المؤتمر العالمي حول حقوق الانسان (فيينا ، ١٩٩٣) ، والمؤتمر العالمي حول التنمية المستدامة للدول الجزرية النامية الصغيرة (بردجتاون ، ١٩٩٤) والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية (يوكوهاما ، ١٩٩٤)، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة ، ١٩٩٤) ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية (كوبنهاغن ، ١٩٩٥) ، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بكين ، ١٩٩٥) ، بالتصدي للقضايا الهامة للتنمية

المستدامة التي يستدعي تنفيذها على نحو ناجح ، العمل على الصعد المحلية والوطنية والدولية مشتملة على الاستراتيجية العالمية للمأوى التي أقرت عام ١٩٨٨ .

٥ - وفي سياق التاريخ البشري إقترن التحول الحضري بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التعليم والوعي وتحسين الأوضاع العامة للصحة وزيادة تيسر الحصول على الخدمات الاجتماعية والمشاركة الثقافية والسياسية . كما أدت المـــدن كبيرها وصغيرها ، وغيرها من المناطق الحضرية ، إلى تيسير تطور المعرفة والفنون الجميلة والصناعة والتجارة ؛ فالمدن هي الآلة المحركة للنمو والجهاز لحضانة الحضارة .

٦ - ولتذليل المشكلات الراهنة وضمان التقدم المستقبلي في تحسين الأوضاع البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المستوطنات البشرية ، علينا أن نبدأ بإدراك ما تواجهه المدن من تحديات ؛ فمع أفول هذا القرن ، سيعيش نصف سكان العالم ويعملون في مناطق حضرية ، وبحلول عام ٢٠٢٥ ، سيشكل السكان الحضر حوالي ثلثي سكان العالم . وتضم المشكلات الأكثر خطورة التي تواجهها المدن في شتى انحاء العالم، النقص في فرص العمالة وانتشار التشرد وتوسع المستقطنات وزيادة الفقر وإتساع الثغرة القائمة بين الفقراء والاغنياء ، وتنامي الشعور بعدم الأمان وتدهور رصيد البناء والخدمات والهياكل الأساسية ، والإستخدام غير الملائم للاراضي وزيادة حالات اختناق المرور والتلوث والافتقار إلى المساحات الخضراء ، وزيادة العرضة للكوارث ... أدت جميعها إلى تحدي قدرات الحكومات بصورة جدية . فالمعدلات السريعة للنزوح والهجرة إلى المدن المتضخمة في العالم والنمو السكاني فيها ، تطرح تحديات هامة بصورة خاصة بالنسبة للتنمية المستدامة والتخطيط والإدارة الحضريين ؛ فثمة أمكنة تعيش فيها اعداد كبرى من سكان العالم الحضر في أوضاع غير ملائمة وتواجه مشكلات بيئية يتعذر تخطيها وتستدعي زيادة القدرات الإدارية والاستثمارات وتعبئة الموارد وتوزيعها على نحو مناسب .

٧ - تمثل المستوطنات الريفية مجالات للتحديات والفرص الكبرى للجهود الانمائية المتجددة ؛ فبالنسبة للكثير من المستوطنات الريفية لا يتم تأمين الهياكل الأساسية والخدمات ولاسيما تلك المتعلقة بالمياه والصحة والتعليم ؛ ويمكن للجهود الانمائية الريفية والتكنولوجيات الحديثة الاسهام في تحسين صلة تلك المستوطنات بالمسار الرئيسي للحياة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية في عالم متكامل وشامل وإتاحة المجال لتيسر حصول سكانها على الخدمات وفرص التجارة والعمالة .

٨ - ترتبط المدن الصغيرة والكبيرة والمستوطنات الريفية ببعضها من خلال حركة السلع والموارد والسكان وبالنظر إلى تجاوز النمو السكاني الريفي لتوليد العمالة والفرص الاقتصادية ، فلقد ازداد النزوح الريفي إلى الحضر بصـــورة مطردة . وأضحت المناطق الحضرية الأماكن المقصودة التي تكمن فيها الآمال بالنسبة للكثير من فقراء الأرياف ؛ ومن الضروري السعي للعثور على نهج جديدة للقضاء على الفقر الريفي من خلال التنمية الاقتصادية المستدامة .

٩ - إن عدد الذين يعيشون في حالة الفقر وبدون المأوى الملائم آخذ في التزايد فأضحى المأوى غير الملائم والتشرد بمثابة ازمات متنامية في بلدان كثيرة تتهدد مستويات الصحة والأمن وحتى الحياة نفسها وفي الوقت نفسه الذي أخذ فيه العدد المتزايد بصورة مسرعة للاجئين والمرحلين داخليا نتيجة للكوارث الاصطناعية في الكثير من مناطق العالم يؤدي إلى تفاقم أزمة المأوى ويسلط الضوء على الحاجة إلى حل سريع على أساس مستدام . فيحق لكل فرد أن يحصل على مستوى ملائم من العيش بما في ذلك الغذاء واللباس والاسكان وعلى أوضاع معيشية تتحسن بصورة مستمرة .

١٠ - على الرغم من الافتقار الشائع للحكومات على كافة مستوياتها إلى الموارد القانونية والمؤسسية والمالية والبشرية للاستجابة بصورة ملائمة للتحول الحضري السريع ، شرعت الكثير من السلطات المحلية بالأخذ بتلك التحديـــات بقيادة تتسم بالوضوح والمساءلة والفعالية ، وأخذت تتوق لإشراك المواطنين في عملية التنمية المستدامة . ولابد من تعزيز البنى التمكينية التي تعمل بصورة مستقلة على تيسير إتخاذ المبادرات والابداع فضلا عن تشجيع نطاق واسع من الشراكات ؛ واضافة إلى ذلك فإن تقوية المرأة والرجل للمشاركة على أساس المساواة في كافة الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية تشكل الأساس للمشاركة المدنية.

١١ - وهنالك فروقات هامة فيما يتعلق بالمستوطنـــات البشرية بين مختلف الـــدول وداخلها ، والتي تجعل مـــن الضروروي تعديل تنفيذ خطـــة العمـــل العالميـــة مع مراعاة الوضع المحدد لكل قطـــر .

١٢ - ويصدر جـــدول أعمال الموئل نداءا عالميا للعمل ، مقدما ضمن إطار المبادىء والتعهدات ، رؤية إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة - حيث يتوفر للجميع من نساء ورجال ، المأوى الملائم والعمالة المنتجة والمختارة بحرية والبيئة السليمة والمأمونة وتيسر الحصول على الخدمات الأساسية - وستعمل خطة العمل العالمية على توجيه جهودنا لتحويل الرؤية إلى واقع .

ثانيا - الغايات والمبادىء

١٣ - نحن ، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، نتبنى غايات المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر مؤمنين بأن السلام العادل والشامل والدائم هو شرط أساسي مسبق وجوهري لتحقيق تلك الغايات . فالصراعات المدنية والعرقية والدينية والنزاعات المسلحة والإرهاب والعدوان الاجنبي والاحتلال تؤدي إلى تدمير المستوطنات البشرية ... وعليه ينبغي لكافة الدول التخلي عنها؛ أننا نتعهد بالمبادىء التالية كي توجهنا في أعمالنا لنيل تلك الغايات .

ألف - المساواة

١٤ - إن الأنصاف والعدالة هما محور التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة . فالمستوطنات البشرية القائمة على المساواة هي تلك التي يتيسر لدى الجميع فيها من نساء ورجال واطفال وشباب ، الحصول بصورة متساوية على الاسكان الأساسي والبنى التحتية والرعاية الصحية والمساحات الحضراء والمفتوحة وغيرها من الخدمات والفرص التعليمية المتساوية من أجل معيشة منتجة ومختارة بحرية ، وعلى التنمية الذاتية والروحية والثقافية والاجتماعية ، والحقوق والإلتزامات المتساوية فيما يتعلق بحفظ الموارد الطبيعية والثقافية وإستخدامها ، والفرص المتساوية للمشاركة في صنع القرارات العامة وتيسر الحصول ، على أساس المساواة ، على الآليات لضمان عدم إنتهاك تلك الحقوق .

باء - القضاء على الفقر

١٥ - يعتبر القضاء على الفقر ضروريا للمستوطنات البشرية المستدامة وللحفاظ على السلم . وينبني مبدأ القضاء على الفقر على الهدف المتمثل في الوفاء بالإحتياجات الأساسية للفئات المنخفضة الدخل داخل المستوطنات البشرية وعلى هدف العمالة التامة والمنتجة والمختارة بحرية .

جيم - التنمية المستدامة

١٦ - ستتبادل عمليتا الاستيطان البشري والتنمية المستدامة الدعم والإعتماد ؛ فالتنمية المستدامة ضرورية لتنمية المستوطنات البشرية وسيتم تخطيط المستوطنات البشرية وتنميتها وتحسينها بأسلوب يراعي التنمية المستدامة مراعاة تامة ؛ فالمستوطنات البشرية المستدامة تضمن التنمية الاقتصادية وفرص العمالة والتقدم الاجتماعي بأقل قدر ممكن من التأثير الضار بالبيئة ، على ألا تتجاوز قدرة النظم الايكولوجية على التحمل وأن لا تحد من الفرص للاجيال المقبلة . وتدار عمليات الانتاج والاستهلاك والنقل بطرق تؤدي إلى سد النقص في أرصدة الموارد في الوقت الذي يتم فيه الاعتماد عليها ؛ ويترتب على استدامة المستوطنات البشرية الحفاظ على التنوع البيولوجي والثقافي وتعزيز صحة الانسان فضلا عن نوعية الهواء والماء والتربة بمستويات كافية لإدامة حياة البشر ورفاههم في جميع الأوقات .

دال - القابلية للسكنى

١٧ - تتوقف نوعية حياة الناس على الأوضاع المادية والخصائص المكانية لقرانا ومددنا الكبيرة والصغيرة، فضلا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى ؛ فتصاميم المدينة ومظاهرها الجمالية وأنماط إستخدام الأراضي والكثافات السكانية وكثافة البناء ، وسهولة تيسر الحصول على المرافق العامة تؤثر جميعها تأثيرا حاسما على قابلية المستوطنات للسكنى ؛ فينبغي توجيه عمليات تصميم وإدارة وصيانة المستوطنات البشرية وفقا لاحتياجات الناس وتطلعاتهم بشأن قيام أحياء ومستوطنات ذات قابلية أكبر للسكنى ، حيث تتم حماية الصحة العامة وتوفير شروط السلامة والأمن وتعزيز الاندماج الاجتماعي واحترام تنوع الهويات الثقافية والحفاظ على المباني والمناطق ذات الأهمية التاريخية والحضارية على نحو مناسب .

هاء - الأسرة

{١٨ - يحق للاسرة بصفتها الوحدة الأساسية للمجتمع ، أن تتلقى الحماية والدعم الشاملين . وينبغي قيام جميع الدول بالاعتراف بدورها البناء بالنسبة لكافة المستوطنات المستدامة وتعزيزه على أن يتم تيسير كافة الشروط اللازمة لدمجها والحفاظ عليها وتحسينها وحمايتها داخل مأوى ملائم مع مراعاة سهولة الحصول على الخدمات الأساسية ، وتحقيق حياة لائقة وكريمة . وتقوم مختلف أشكال الأسرة في نظم ثقافية وسياسية واجتماعية مختلفة .}

واو - المشاركة المدنية ومسؤوليات الحكومات

١٩ - إن لجميع الناس حقوقا أساسية غير انه عليهم أيضا القبول بمسؤوليتهم تجاه حماية حقوق الآخرين بما في ذلك الأجيال المقبلة - والمساهمة بفعالية في تحقيق الخير العام . فالمستوطنات البشرية المستدامة هي تلك التي تولد الاحساس بالمواطنية والانتماء ، وروح التطوع والمشاركة المدنية، حيث يشجع جميع الناس على المشاركة في صناعة القرار والتنمية وذلك بالفوز بالفرص المتساوية . وتضطلع الحكومات على كافة المستويات ، بما في ذلك السلطات المحلية ، بمسؤولية حماية صحة وامن المواطنين ورفاههم العام وضمان حقوقهم بموجب القانون ، الأمر الذي يستلزم وضع السياسات والقوانين والانظمة للأنشطة العامة والخاصة والحث على الانشطة الخاصة المسؤولة اجتماعيا وتبني التدابير الواضحة وتشجيع القيادة المتسمة بروح الجماعة ، والشراكات العامة - الخاصة ، ومساعدة الناس على فهم ومزاولة حقوقهم ومسؤولياتهم من خلال عمليات تشاركية صريحة وفعالة ، والتوعية الشاملة ، ونشر المعلومات .

زاي - الشراكات

٢٠ - تعتبر الشراكات بين جميع الجهات المنفذة والفعاليات من المنظمات العامة والخاصة والمجتمعية والأفراد جوهرية بالنسبة لتنمية وتطوير المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير المأوى الملائم

والخدمات الاساسية. فتنطوي الشراكة على القدرة على الدمج وتقديم الدعم المتبادل لأهداف المشاركة العريضة القاعدة من خلال أمور من جملتها ، تشكيل الإئتلافات وتجميع الموارد والمشاركة في المعرفة والمساهمة بالمهارات واستغلال الحسنات المقارنة للأعمال الجماعية . ويمكن تعزيز هذه العمليات بزيادة فعالية التنظيم المدني .

حاء - التضامن

٢١ - يمثل التسامح والقدرة على التحمل والوعي لمأساة اولئك الأقل حظا من الناس ، والتعاون فيما بين كافة الفئات المجتمعية بدءا بالأسرة بصفتها الوحدة الاجتماعية الأساسية ، أحد أسس التماسك الاجتماعي ، حيث سيقدم المجتمع الدولي وكافة الفعاليات الأخرى ذات الصلة مجالات التضامن والتعاون والمساعدة على المستوى الدولي للاستجابة لتحديات التحول الحضري وتعزيز ماهو سليم وفعال من سياسات ووسائل دولية وطنية ومحليـــــة ، بغية تدعيم التعاون فيما بين الدول والأقاليم والسلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية فضلا عن تعبئة الموارد التكميلية لمجابهة تلك التحديات بأسرها .

طاء - التعاون والتنسيق على المستوى الدولي

٢٢ - { إن صون والحفاظ على المصلحة العالمية للاجيال الحاضرة والمقبلة في المستوطنات البشرية هو أحد الاهداف الأساسية للمجتمع الدولي ؛ وسيستدعي تنفيذ خطة العمل العالمية زيادة تدفق الموارد المالية الجديدة والاضافية إلى البلدان النامية من أجل تغطية التكاليف المتزايدة للاعمال التي عليها الاضطلاع بها لمعالجة مشكلات المستوطنات البشرية وتسريع التنمية المستدامة .}

ثالثا - التعهدات

٢٣ - إلتزاما منا بالمبادىء السابقة ، بصفتنا دولا أعضاء في الأمم المتحدة ، نقوم بتكريس انفسنا لتنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال خطط العمل الوطنية وسياسات وبرامج أخرى أعدت ونفذت بالتعاون مع جميع الجهات المنفذة والفعاليات الرئيسية بالاستعانة بالمجتمع الدولي .. ولهذه الغاية نتعهد بما يلي:

ألف - المأوى الملائم للجميع

٢٤ - نتعهد بتحقيق هدف تحسين أوضاع العيش والعمل على أساس منصف ومستدام بحيث يتسنى لكل فرد الحصول على المأوى الملائم بما في ذلك الخدمات الأساسية والمرافق وسبل الراحة السليمة والمعافاة والمأمونة والميسرة والمحتملة الكلفة .

٢٥ - كما نتعهد بالأهداف التالية:

(أ) ضمان إتساق سياسات واستراتيجيات الاقتصاد الكامل والمأوى من أجل دعم تعبئة الموارد وتوليد العمالة والقضاء على الفقر ؛

(ب) تعزيز الحيازة المضمونة وتيسر الحصول على أساس المساواة على الأراضي المخدومة والمجهزة بالمرافق ولاسيما من قبل النساء والفقراء ؛

(ج) تعزيز حصول الجميع على التمويل الاسكاني الكفوء والفعال ؛

(د) تعزيز وترويج أساليب ومواد وتكنولوجيات التشييد المتاحة محليا والمناسبة والمحتملة الكلفة والمأمونة والكفوءة وغير الضارة بالبيئة ؛

(هـ) زيادة توفير المساكن الايجارية المحتملة الكلفة مع مراعاة حقوق وواجبات كل من المستأجرين والمالكين ؛

(و) تعزيز تأهيل وتطوير الرصيد السكني القائم وصيانته ؛

(ز) القضاء على التمييز فيما يتعلق بالحصول على المأوى ، القائم على نوع الجنس والعمر والأسرة والعرق والدين (أو لأي سبب من الأسباب غير المناسبة الأخرى ؛)

(ح) تعزيز خدمات المأوى والمرافق الأساسية للمشردين والمرحلين داخليا والمهاجرين والمجموعات المحلية وضحايا الكوارث الطبيعية والاصطناعية .

باء - المستوطنات البشرية المستدامة

٢٦ - نتعهد أيضا بهدف قيام مستوطنات بشرية مستدامة في عالم آخذ في التحضر بإعداد اقتصادات تنتفع بالموارد على نحو كفوء ضمن قدرة النظم الايكولوجية على التحمل ومن خلال تزويد جميع الناس بفرص متساوية لتحقيق حياة سلمية ومأمونة ومنتجة إنسجاما مع الطبيعة والتراث الحضاري والقيم الروحية والثقافية لضمان التقدم الاجتماعي .

٢٧ - كما نتعهد بالأهداف التالية:

(أ) تعزيز المستوطنات البشرية المندمجة اجتماعيا ، ومكافحة العزل ، وسياسات وممارسات التمييز والاستبعاد والاعتراف بحقوق الجميع واحترامها ولاسيما النساء والفقراء ؛

(ب) الاعتراف بطاقات القطاع غير الرسمي وتسخيرها حيثما يناسب ، لتوفير المساكن والخدمات للفقراء ؛

(ج) تعزيز التغييرات في أنماط الانتاج والاستهلاك وبنى المستوطنات القادرة على حماية الموارد الطبيعية بما في ذلك المياه والهواء والتنوع البيولوجي والطاقة والأرض - وتأمين البيئة المعيشية المعافاة للجميع ؛

(د) تعزيز انماط التنمية المكانية التي تؤدي إلى التقليل من الطلب على النقل فضلا عن خلق نظم النقل الكفوءة والفعالة والسليمة بيئيا التي تحسن من تيسر الحصول على العمل والسلع والخدمات والمرافق؛

(هـ) الحفاظ على الأراضي المنتجة في المناطق الحضرية والريفية وحماية النظم الايكولوجية الحساسة ، من التأثيرات السلبية للمستوطنات البشرية ؛

(و) حماية وصيانة التراث التاريخي والحضاري بما في ذلك الانماط التقليدية للمأوى والمستوطنات حسبما يناسب ، فضلا عن هندسة المناظر الطبيعية والنباتات والحيوانات الحضرية في المساحات المكشوفة والخضراء ؛

(ز) تمكين التنمية الاقتصادية التنافسية والمستدامة التي ستجذب الاستثمارات وتولد العمالة وتؤمن العائدات لتنمية المستوطنات البشرية ؛

(ح) التخفيف من حدة التأثيرات غير المرغوبة لإعادة التشكيل الهيكلي والانتقال الاقتصادي على المستوطنات البشرية ؛

(ط) الحد من تأثير الكوارث الطبيعية والاصطناعية (من صنع الانسان) على المستوطنات البشرية.

جيم - التمكين

٢٨ - نتعهد باستراتيجية تمكين جميع الجهات المنفذة والفعاليات الرئيسية في القطاعين العام والخاص والقطاع المجتمعي للقيام بدور فعال - على المستوى الوطني والرسمي ومستوى المحافظات والمستوى المتروبولي والمحلي - في تنمية المستوطنات البشرية والمأوى .

٢٩ - كما نلتزم أيضا بالأهداف التالية:

(أ) ممارسة السلطة العامة وإستخدام الموارد العامة بوضوح وبإعتماد المساءلة ؛

(ب) إزالة الطابع المركزي عن السلطة والموارد كما هو مناسب ، إلى جانب الوظائف والمسؤوليات بحيث تصل إلى المستوى الأكثر فعالية للتصدي لاحتياجات الناس في مستوطناتهم ؛

(ج) تعزيز الأطر المؤسسية والقانونية وبناء القدرات ، المفضية إلى المشاركة المدنية والعريضة القاعدة في تنمية المستوطنات البشرية ؛

(د) بناء القدرات لأغراض تنمية المستوطنات البشرية وإدارتها ؛

(هـ) دعم الأطر المؤسسية والقانونية التمكينية لتعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية المستدامة للمأوى والمستوطنات البشرية ؛

(و) تعزيز تيسر الحصول على المعلومات الموثوقة على أساس المساواة ، واستغلال ، حيثما يناسب، تكنولوجيات وشبكات الاتصالات الحديثة .

دال - تمويل المأوى والمستوطنات البشرية

٣٠ - إننا نتعهد بتقوية الآليات المالية القائمة والقيام ، حيثما يناسب ذلك ، بإعداد آليات جديدة لتمويل تنفيذ جدول أعمال الموئل الذي سيعمل على تعبئة المزيد من موارد التمويل - العامة والخاصة والمتعددة الأطراف والثنائية - على الصعد الدولية والاقليمية والوطنية والمحلية ، وتعزيز العملية الكفوءة والفعالة والقائمة على المساءلة لتوزيع الموارد وإدارتها .

٣١ - كما نتعهد أيضا بالأهداف التالية :

(أ) تنشيط الاقتصادات الوطنية والمحلية من خلال تمكين التنمية الاقتصادية التنافسية والمستدامة ، التي ستجذب الموارد المالية العامة والدولية والاستثمارات الخاصة ، وتولد العمالة وتزيد العائدات موفرة بذلك قاعدة مالية أقوى لدعم تنمية المأوى والمستوطنات البشرية ؛

(ب) تقوية القدرة الإدارية للشؤون المالية على كافة المستويات ، لتطوير قاعدة الضرائب وآليات التسعير والمصادر الأخرى للعائدات بصورة تامة ؛

(ج) تعزيز العائدات العامة من خلال إستخدام حسبما يناسب ، الوسائل المالية المفضية إلى الممارسات غير الضارة بالبيئة من أجل تعزيز الدعم المباشر للمستوطنات البشرية المستدامة ؛

(د) تقوية الأطر التنظيمية والقانونية لتمكين الاسواق من العمل وتيسير المبادرات المستقلة والقدرة على الابداع والخلق فضلا عن تشجيع نطاق واسع من الشراكات على تمويل المأوى والمستوطنات البشرية ؛

(هـ) تعزيز زيادة تيسر حصول الجميع على الائتمانات بصورة متساوية ؛

(و) القيام ، حيثما يناسب ، بإعتماد الآليات الواضحة والمناسبة زمنيا والمتوقعة النتائج والقائمة على الاداء لنقل الاموال فيما بين المستويات المختلفة للحكومات ؛

(ز) توجيه المعونات حسبما يناسب ، لاولئك الذين لا تصلهم خدمات السوق ، وتعزيز الآليات الاستئمانية المناسبة والوسائل الأخرى للتصدي لاحتياجاتهم .

هـا - التعاون الدولي[٢]

{٣٢ - نتعهد - لخدمة السلم والأمن والعدالة والاستقرار على المستوى الدولي - بتعزيز التعاون والشراكة الدوليين اللذين سيساعدان في تنفيذ خطط العمل الوطنية والعالمية وفي نيل غايات جدول أعمال الموئل عن طريق المساهمة والمشاركة في برامج التعاون المتعدد الاطراف والثنائي والاقليمي والترتيبات المؤسسية وبرامج المساعدة الفنية والمالية ، وتبادل التكنولوجيا المناسبة ، ومن خلال جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالمأوى والمستوطنات البشرية وذلك بالاتصال عن طريق الشبكات (الاتصال الشبكي) على مستوى دولي .

٣٣ - كما نتعهد بالأهداف التالية:

(أ) السعي لتحقيق الغاية المقبولة المتمثلة في رصد نسبة ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية بالسرعة الممكنة ، فضلا عن زيادة الحصة في إطارها ، لتمويل تنمية المستوطنات البشرية والمأوى ؛

(ب) إستخدام الموارد والوسائل الاقتصادية بأسلوب فعال وكفوء وقائم على الانصاف على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي ذي الإستجابة فيما بين المنظمات العامة والخاصة وغير المستهدفة للربح والمنظمات غير الحكومية والمجتمعية .}

واو - تقييم التقدم

٣٤ - نتعهد بالقيام في بلداننا ، برصد وتقييم الجهود المبذولة لتنفيذ خطط العمل الوطنية ساعين لكفالة الكفاءة والفعالية في الوفاء بغايات المأوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة .

٣٥ - كما نتعهد أيضا بهدف تعزيز دور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وتقوية قدرته المؤسسية بصفته هيئة التنسيق والتعاون التي تساعد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على رصد ومراقبة وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل بإستخدام مؤشرات المأوى والمؤشرات الحضرية وأفضل الممارسات كأساس لتقييم الأوضاع والاتجاهات العالمية في مجال تنمية المأوى والمستوطنات البشرية .

رابعا - خطة العمل العالمية: استراتيجيات للتنفيذ

ألف - المقدمة[٢]

٣٦ - قام المجتمع الدولي منذ عشرين سنة خلت في فانكوفر في مؤتمر الموئل الأول بإقرار جدول أعمال لتنمية المستوطنات البشرية ؛ وشهدت فترة العشرين سنة منذ عام ١٩٧٦ تغيرات ملحوظة في الظروف السكانية والاجتماعية والسياسية والبيئية التي أثرت على توقعاتنا الاستراتيجية ؛ فلقد قامت مجتمعات كثيرة بتغيير وجهات نظرها حيال الدور المناسب للحكومات مما حدا بالحكومات إلى تبني وتعزيز سياسات تمكينية لتيسير الأعمال من قبل الأفراد والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص بغية تحسين أوضاع المستوطنات البشرية .

٣٧ - طيلة العشرين سنة الماضية تلك ، ارتفع سكان العالم من ٢ر٤ مليار إلى حوالي ٧ر٥ مليار نسمة وأخذ الناس يسعون للعيش بالمدن بصورة متزايدة ؛ ومع أفول هذا القرن ، ستجتاز البشرية العتبة التي عندها سيعيش ما يزيد عن ٥٠ في المائة من السكان في مناطق حضرية ؛ أما تلبية احتياجات الزيادة السكانية المتمثلة في ٢ مليار نسمة المتوقعة في العقدين الزمنيين المقبلين وإدارة المستوطنات البشرية في سبيل الاستدامة ، سيشكلان مهمة ضخمة وهائلة ... فيمثل التحول الحضري السريع ونمو المدن المتضخمة ولاسيما في البلدان النامية في نفس الوقت ، فرصا جديدة وصعوبات مثيرة للتحدي .

٣٨ - وفي المجال الاقتصادي ، سيعني اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد بصورة متزايدة ، أن الناس في المجتمعات المحلية يتاجرون في اسواق أكثر إتساعا وأن الأموال الاستثمارية ستتوافر بشكل أكبر من مصادر دولية ؛ ونتيجة لذلك ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية في بلدان كثيرة وإتسعت في الوقت نفسه ، الثغرة بين الفقراء والاغنياء - بلدانا كانوا أم اناسا - فلقد أدت تكنولوجيا الاتصالات الجديدة إلى جعل المعلومات متيسرة على نطاق أكثر اتساعا وسرعت من جميع عمليات التغيير ، وفي الكثير من المجتمعات انبثقت قضايا جديدة تمثلت في التماسك الاجتماعي والأمن الشخصي وأضحت قضية التضامن قضية مركزية ؛ ومن العوامل الحاسمة الأهمية المنبثقة أيضا تلك المتعلقة بالبطالة والتدهور البيئي والتفكك الاجتماعي وتزايد التحرك السكاني فضلا عن عدم التسامح والعنف ... وعلينا أن نأخذ تلك الأوضاع الجديدة في الاعتبار لدى قيامنا برسم استراتيجيات المستوطنات البشرية للعقدين الأوليين المقبلين من القرن الحادي والعشرين .

٣٩ - مع أن الموئل الثاني هو مؤتمر الدول وهنالك اشياء كثيرة في استطاعة الحكومات الوطنية القيام بها لتمكين المجتمعات المحلية من حل المشكلات ، غير أن الجهات المنفذة والفعاليات التي ستقرر النجاح أو الفشل في تحسين أوضاع المستوطنات البشرية ستتواجد على الغالب على مستوى المجتمع المحلي من القطاعين العام والخاص على السواء . فستحتل السلطات المحلية وغيرها من الاطراف الفعالة المهتمة ، الخطوط الأمامية في تحقيق غايات المؤتمرات العالمية الأخيرة ومؤتمر الموئل الثاني . وعلى الرغم من أنه عادة ما يتوجب التعامل مع الأسباب الهيكلية للمشكلات على المستوى الوطني واحيانا على المستوى الدولي، غير أن التقدم يعتمد إلى حد كبير على السلطات المحلية والمشاركة المدنية وتأليف الشراكات فيما بين كافة مستويات الحكومات مع القطاع الخاص ، والقطاع التعاوني ومع العمال وأرباب العمل والمجتمع المدني بأسره .

٤٠ - إن الموئل الثاني هو المؤتمر الأخير في سلسلة استثنائية من المؤتمرات العالمية المنعقدة تحت وصاية الأمم المتحدة طيلة الخمس سنوات الأخيرة ، تصدت جميعا لقضايا هامة تتمثل في تنمية ومساواة مستدامتين موجهتين نحو الانسان التي يستدعي تنفيذها الناجح العمل على كافة المستويات ، ولاسيما على المستوى المحلـــــي ؛ ولابد من تنفيذ الاستراتيجيات المعنية بالقضايا الاجتماعية والبيئية وبالحد من الكوارث والسكان وبقضايا الجنسين في المناطق الحضرية والأمكنة الأخرى التي تنشأ فيها المشكلات الحادة وحالات التوتر .

٤١ - في الموئل الثاني ، ستقوم الحكومات على كافة المستويات والمجتمع المحلي والقطاع الخاص بالنظر في كيفية التوسع في الموضوعين الرئيسيين المتمثلين في "المأوى الملائم للجميع" "وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ بالتحضر" على المستوى المحلي بإعتماد عملية تمكينية يمكن للأفراد فـــي مجتمعاتهم المحلية من خلالها القيام بالدور الأكبر . هذا هو الجانب الخاص والمميز لخطة العمل العالمية للموئل الثاني واستراتيجياتها المعدة للتنفيذ ... علما بأنه ينبغي تكييف تنفيذ تلك الاجراءات بحيث تتناسب مع الوضع المحدد لكل قطر من الاقطار .

٤٢ - إن الاستراتيجية لخطة العمل العالمية هي استراتيجية تتعلق بالتمكين التي يقوم بموجبها الجميع من نساء ورجال ، بالعمل مع الحكومات على كافة المستويات ومع القطاع الخاص ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى ومع بعضهم البعض في مجتمعاتهم المحلية لتقرير المستقبل الجماعي الذي ينشدون ، والبت بشأن الأولويات للعمل وتحديد وتوزيع الموارد بصورة منصفة وعادلة وبناء الشراكات لتحقيق الغايات المشتركة ولضمان أن الغايات تتوافق وتنسجم مع المبادىء الأساسية ، فالتمكين يخلق :

(أ) الأوضاع والظروف للجميع من نساء ورجال ، لممارسة حقوقهم والاضطلاع بمسؤولياتهم الفردية وتوظيف قدراتهم بصورة فعالة في انشطة تؤدي إلى تحسين وإدامة بيئاتهم المعيشية على أساس المساواة ؛

(ب) الأوضاع والظروف لكافة المنظمات والمؤسسات للتفاعل والاتصال الشبكي وانشاء الشراكات في سبيل تنمية مستدامة ؛

(ج) الأوضاع والظروف للتطوير الذاتي من قبل الحكومات .

باء - المأوى الملائم للجميع

١ - المقدمـــة

٤٣ - إن المأوى الملائم ليس مجرد وجود السقف فوق رؤوسنا ، فهو ينطوي على ما يلائم من الخصوصية والمكان والأمن والثبات البنيوي والمتانة الهيكلية والأنارة والتهوية ، والبنى التحتية المناسبة والإدارة والمياه والاصحاح وإدارة النفايات والموقع الملائم فيما يتعلق بالعمل والمرافق الأساسية وجميعها بكلفة محتملة، وعادة ما تتفاوت شروط الملائمة من قطر إلى قطر آخر ، حيث أنها تعتمد على العوامل الثقافية والمناخية والاقتصادية المحددة .

{٤٤ - يحق لجميع المواطنين في كافة الدول التوقع من حكوماتهم بأن تعتني بإحتياجاتهم الايوائية وتقبل الالتزام الأساسي لتمكين الناس من الحصول على المأوى الملائم وحماية وتحسين المساكن والاحياء السكنية . فمنذ عام ١٩٨٧ ، السنة الدولية لايواء من لا مأوى لهم ، وقيام الجمعية العامة لاحقا بتبني الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ ، أجرت الحكومات عددا من التغييرات الأساسية في النهج القائمة لمشكلة المأوى ؛ وينبغي لهذا الإتجاه العام نحو تبني النهج التمكيني أن يستمر ويعزز من أجل تعبئة كامـــل طاقات وموارد كافة الفعاليات والجهات المنفذة في عمليات انتاج المأوى وتحسينه . وفي النهاية ، ينطوي "النهج التمكيني" على أن يمنح جميع المعنيين من الناس ، الفرصة لتحسين اوضاعهم السكنية وفقا لاحتياجاتهم والأولويات التي يحددونها لأنفسهم .}

٤٥ - ولأن استراتيجية المأوى القائمة على نهج تمكيني تؤدي إلى التبعئة التامة للموارد الاهلية المحتملة جميعها ، ستساهم إلى حد بعيد في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية على أن تتم إدارة تلك الموارد بصورة سليمة ايكولوجيـا واجتماعيا واقتصاديا . ولن يتحقق ذلك ما لم تكن السياسات والاجراءات في قطاع المأوى مندمجة مع تلك الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في شتى انحاء القطر ؛ وعليه ، فإن دمج سياسات المأوى مع السياسات التـي ستوجه تنمية الاقتصاد الكامل والتنمية الاجتماعية والإدارة البيئيـة السليمة هـــي هدف أساسي لهذا الفصل .

٤٦ - ويتمثل الهـــدف الأساســـي الثاني لهذا الفصل في تمكين الاسواق والآلية الرئيسية لتجهيز المساكن ، لاداء مهمتها بكفاءة ؛ ويوصـــى بالاجراءات بما في ذلك تدابير التعويض اللازمة لتحقيق هذا الهدف وفي نفس الوقت، المساهمة في الاهداف الاجتماعية . وتتصدي الاهداف الاضافية والاجراءات الموصى بها لعناصر نظم تجهيز المأوى (الأرض والتمويل والبنى التحتية والخدمات والتشييد ومواد البناء والصيانة وإعادة التأهيـل) وكيف يمكن تحسينها لخدمـة الجميع . وأخيرا ، يولي الاهتمام الخاص للفئات الضعيفة التي نظرا لافتقارها للحيازة المضمونة وحرمانها من المشاركة في اسواق المأوى تكون معرضة لقدر من المجازفة . وتستهدف الاجراءات المقترحة الحد من عرضتها وتمكينها من الحصول على المأوى الملائم بطريقة عادلة وانسانية .

٤٧ - فالتعاون الدولـــي ضروري ومفيد في آن واحد ، في تعزيز المأوى الملائم للجميع .

٢ - السياسات الوطنية للمأوى

٤٨ - تشكل صياغة السياسة الوطنية للمأوى وإستعراضها وتنقيحها بصورة دورية بغية إيجاد النظم الكفوءة والفعالة لتجهيز المأوى ، حجر الزاوية لتأمين المأوى الملائم للجميع . فالمبدأ الأساسي لصياغة سياسة ايوائيـــة واقعية يتمثل في تبادل الاعتماد مع سياسات الاقتصاد الكامل وسياسات التنمية الاجتماعية . وفيما تركز سياسات المأوى على انشاء إطار لمسايرة الطلب المتزايد على الاسكان والبنى التحتية ، عليها أيضا التشديد على الإستخدام المتزايد للرصيد القائم والخيارات الايجارية مستجيبة لتنوع الاحتياجات إلى جانب تشجيع ودعم اولئك الذين يقومون بدور المنتجين الرئيسيين للاسكان بصورة فردية أو جماعية في معظم البلدان النامية . فينبغي للسياسات العمل على الإستجابة للاحتياجات المتنوعة للفقراء واللاجئين والنساء والمرحلين والسكان الاصليين والفئات الضعيفة والمحرومة والتي يعيش معظمها في المستقطنات أو في مساكن سيئة الانشاء أو متداعية .

الاجراءات

٤٩ - لدمج السياسات الوطنية للمأوى مع الاقتصاد الكامل والسياسات الاجتماعية والبيئية ، ينبغي للحكومات حسبما هو مناسب ، القيام بما يلي:

(أ) انشاء وتنفيذ آليات تشاورية فيما بين السلطات الحكومية المسؤولة عن السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وسياسات المستوطنات البشرية والمأوى من أجل تنسيق قطاع المأوى بأسلوب واضح ، بما في ذلك تحديد الاسواق والمعايير الدقيقة لمعونات الدعم ؛

(ب) الأخذ في الاعتبار تأثيرات سياسات الاقتصاد الكامل على نظم تجهيز المأوى ، بمراعاة الصلات المتبادلة المحددة فيما بينها ؛

(ج) تعزيز مساهمة سياسات المأوى في توليد العمالة ، وتعبئة الموارد ، والحماية البيئية ، وحفز الأنشطة التنموية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ودعمها ؛

(د) تطبيق السياسات العامة بما في ذلك سياسات الشؤون المالية والتخطيط لتنشيط اسواق المأوى وتنمية الأراضي المستدامة ؛

(هـ) دمج سياسات المأوى مع السياسات المعنية بالحد من الفقر وإيجاد العمالة لتحقيق الحماية البيئية وحماية الفئات الضعيفة ؛

(و) تقوية نظم المعلومات المتعلقة بالاسكان والاستفادة من الأنشطة البحثية ذات الصلة في إعداد السياسات .

٥٠ - لصياغة وتنفيذ السياسات التي تعزز النهج التمكيني ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات القيام بما يلي:

(أ) إستخدام الآليات التشاركية والتشاورية العريضة القاعدة المشتملة على ممثلين من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي والقطاع التعاوني والقطاع المجتمعي على كافة المستويات في عملية إعداد ووضع السياسات ؛

(ب) اعداد آليات ملائمة للتنسيق ولتطبيق اللامركزية ، محددة المسؤوليات الواضحة على المستوى المحلي في إطار عملية وضع السياسات ؛

(ج) انشاء وتبني إطار تنظيمي وتأمين الدعم المؤسسي لتيسير ترتيبات المشاركة والشراكة على كافة المستويات .

٥١ - لتبني وتنفيذ نهج متعدد القطاعات تجاه إعداد السياسات ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) دمج سياسات المأوى مع السياسات الاقليمية والسياسات الحضرية للتخطيط والمستوطنات البشرية والأراضي والهياكل الأساسية ؛

(ب) مراعاة مبادىء التنمية المستدامة بيئيا مراعاة تامة فيما يتم صياغة السياسات الاسكانية وتنفيذها ؛

(ج) تشجيع إعداد وتنمية أنشطة التشييد السليمة بيئيا والمحتملة الكلفة وانتاج وتوزيع مواد البناء بما في ذلك تعزيز صناعة مواد البناء المحلية القائمة قدر الامكان على الموارد المتاحة محليا .

٥٢ - لتحسين نظم تجهيز المأوى ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة القيام بما يلي:

(أ) تبني نهج تمكيني لتنمية المأوى في المناطق الريفية والحضرية على السواء ؛

(ب) تحديد الأولويات لتوزيع الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية ؛

(ج) إعداد ودعم ما يلائم من اطر مؤسسية الملائمة ولاسيما تلك اللازمة لتيسير الاستثمارات في مجال توفير المأوى الريفي والحضري من قبل القطاع الخاص ؛

(د) إستعراض وتعديل ، حسب الاقتضاء ، الإطار القانوني والمالي والتنظيمي للاستجابة للاحتياجات الخاصة للفقراء ولذوي الدخل المنخفض من السكان ؛

(هـ) إجراء إستعراض دوري لسياسات ونظم تمويل المأوى مع مراعاة تأثيراتها على البيئة والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي ؛

(و) تعزيز وتبني سياسات تنسق وتشجع التوفير الملائم للمدخلات الرئيسية اللازمة لانشاء المساكن والبنى التحتية كالأراضي والتمويل ومواد البناء ... الخ .

٣ - نظم تجهيز المأوى

(أ) تمكين الأسواق من العمل

٥٣ - تعمل الاسواق في بلدان كثيرة كآليات رئيسية لتجهيز المساكن وعليه ، ينبغي تعزيز دورها ؛ فتقع على كاهل الحكومات مسؤولية إيجاد بيئة تمكينية لسوق اسكاني يصرف أعماله بشكل حسن . وينبغي رؤية قطاع الاسكان كسوق متكامل منفرد تقوم به الإتجاهات السائدة في أحد القطاعات بالتأثير على اداء قطاع آخر ، وقد تلزم تدخلات الحكومات للوفاء باحتياجات الفقراء والفئات الضعيفة التي لا تقوم الاسواق على خدمتها .

الاجراءات

٥٤ - لضمان كفاءة الاسواق ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية على كافة المستويات القيام بما يلي:

(أ) تقييم الطلب والعرض فيما يتعلق بالاسكان وجمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة باسواق الاسكان وآليات التجهيز الأخرى وتشجيع القطاع الخاص والوسط الاعلامي على القيام بالمثل ؛

(ب) تجنب التدخلات غير المناسبة التي تؤدي إلى خنق الامداد وتشويه الطلب على الاسكان والخدمات ، وإستعراض وتعديل الأطر القانونية والتنظيمية بصورة دورية بما في ذلك تلك المتعلقة بالتعاقدات وإستخدامات الأراضي ولوائح ومقاييس البناء ؛

(ج) إستخدام الآليات (هيئة لقانون التملك وسجل للمسح والقوانين لتخمين الممتلكات وغيرها) للتحديد الواضح لحقوق الملكية ؛

(د) السماح بتبادل {الأراضي و} الاسكان دون تقييدات غير مبررة ، وتطبيق الاجراءات التي ستجعل المعاملات العقارية تتسم بالوضوح والمساءلة للحيلولة دون الممارسات الفاسدة ؛

(هـ) تطبيق الاجراءات المالية المناسبة بما في ذلك النظام الضرائبي لتعزيز توفير الاسكان والأراضي .

(ب) ضمان تيسر الحصول على الأراضي

٥٥ - إن تيسر الحصول على الأراضي هو شرط أساسي مسبق لتوفير المأوى الملائم للجميع علما بأنه شرط مسبق لتقويض الحلقة المفرغة للفقر ؛ فينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية ، السعي لتذليل كافة العقبات المحتملة التي يمكن أن تعرقل تيسر الحصول على الأراضي على أساس منصف وعادل . ويظل الاخفاق في تبني سياسات الأراضي الحضرية والريفية المناسبة وممارسات إدارة الأراضي على كافة المستويات ، سببا رئيسيا لعدم الانصاف والفقر ؛ كما أنه سبب لزيادة تكاليف المعيشة وإشغال المناطق المعرضة للاخطار والتدهور البيئي والعرضة الحضرية والريفية التي تؤثر في جميع الناس ولاسيما الفقراء منهم .

الإجـــراءات

٥٦ - لضمان الامداد الملائم بالأراضي الصالحة للتجهيز ، ينبغي للحكومات القيام على المستويات المناسبة بما يلي:

(أ) الاعتراف بتنوع آليات تجهيز الأراضي وتشريعها ؛

(ب) إزالة الطابع المركزي عن مسؤوليات إدارة الأراضي مشفوعة برصد المخصصات لبرامج بناء القدرات على المستوى المحلي التي تعترف بدور الاطراف المهتمة الرئيسية ، كما هو مناسب ؛

(أ) تعزيز ممارسات وأنماط الاستهلاك التي تؤدي إلى الحفاظ على موارد المياه العذبة وحمايتها ؛

(ب) إدارة الطلب على المياه بأسلوب فعال يؤمن المتطلبات الأساسية لتنمية المستوطنات البشرية مع ايلاء الأهتمام اللازم لقدرة النظم الايكولوجية الطبيعية على التحمل ؛

(ج) تعزيز الاصحاح الكفوء بيئيا ومعالجة نفايات المياه والتخلص منها ؛

(د) وضع آليات قانونية ومالية وادارية تضمن الإدارة المتكاملة للمياه والاصحاح ؛

(هـا) ترسيخ الآليات لضمان ادارة الهياكل الأساسية ، القائمة على الوضوح والمساءلة ؛

{ ٩٩ - وفي اقتصاد متسم بالعولمة ، تؤثر زيادة حدوث التلوث العابر للحدود والنقل عبر الحدود الوطنية والاقاليم للتكنولوجيات الخطرة بصورة خطيرة في الأوضاع البيئية للمستوطنات البشرية وسلامة المقيمين فيها . فينبغي للحكومات ، إزاء ذلك القيام بإعداد المزيد من الآليات القانونية الاقليمية والعالمية لتنفيذ المبدأ ١٣ من اعلان ريو بشأن المسؤولية والتعويض على مستوى الدول والمستوى المدني: "المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للاضرار البيئية التي تلحق بمناطق خارج ولايتها من جراء أنشطة تدخل في نطاق ولايتها أو سيطرتها" ؛ وتضم تلك الأنشطة قرارات الشركة الأم التي تؤدي إلى حدوث آثار سلبية كهذه .}

٥ - الإستخدام المستدام للطاقة

١٠٠ - يمثل انتاج واستهلاك الطاقة ولاسيما داخل التجمعات الحضرية وفي أماكن تركز الأنشطة الصناعية وغيرها ، العقبات الأكثر خطورة للتنمية المستدامة ، فالنقل الآلي والانتاج الصناعي هي مصادر رئيسية للتلوث الهوائي حيث تستهلك الموارد الطبيعية غير المتجددة وقد يكون لها الكثير من التأثيرات غير العكوسة على العناصر الأساسية للبيئة الطبيعية . وفي نفس الوقت ، يمكن للتكنولوجيات المتقدمة فضلا عـــــن الوعي العام، التمكين من تعزيز الممارسات الأفضل والطرق الجديدة لتوليد الطاقة وإستخدامها ؛ وقد تم إدراك أنه يمكن التنسيق بين سياسات المستوطنات البشرية وسياسات الطاقة ولاسيما في مجال الانتاج والنقل والإستخدام المنزلي للطاقة .

الإجـــراءات

١٠١ - لتعزيز الإستخدام المستدام للطاقة ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة وبالشراكة مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمجموعات المستهلكة القيام بما يلـــي:

(أ) تعزيز الحلول الحضرية للتخطيط والتصميم التي تندمج فيها الإستخدامات الرشيدة للطاقة ؛

(ب) تقديم سياسات التسعير للطاقة والاجراءات التنظيمية لتعزيز إستخدام الطاقة المتجددة ولتحسين كفاءة إستخدام الطاقة في المستوطنات البشرية ؛

(ج) تعزيز النظم الفعالة الإستخدام للطاقة في المدن مثلا بإدخال الاجراءات المبتكرة الفعالة الإستخدام للطاقة في توليد وتوزيع الطاقة وإستخدامها كالنظم المشتركة للتدفئة والتبريد بإستخدام الحرارة المستردة التي تم هدرها والتوليد المشترك للتدفئة والطاقة الكهربائية بإستخدام المصادر المتجددة والتكنولوجيات ؛

(د) إدخال أو إعادة تعديل رسوم الإستعمال والاجراءات الأخرى لتعزيز الاستخدام الرشيد للطاقة المنزلية ؛

(هـ) تنشيط التكنولوجيات الفعالة من حيث إستخدامها للطاقة وغير الضارة بالبيئة من خلال الحوافز المالية في إعادة تأهيل الصناعات والخدمات القائمة وفي انشاءات أخرى جديدة ؛

(و) برامج الدعم للحد من انبعاثات الغازات الملوثة الناشئة عن توليد الطاقة وإستخدامها والنقل ؛

(ز) الحث على إستخدام الطاقة الشمسية الكاملة والتهوية والعزل المحسن للمباني والتقليل من استهلاك الطاقة في المباني ؛

(ح) تشجيع إستخدام النفايات الصناعية والزراعية والانواع الأخرى من مواد البناء المنخفضة الطاقة والمعادة التدوير في مجال التشييد ؛

(ط) تشجيع وتعزيز نشر التكنولوجيات وأفضل الممارسات الجديدة في مجال إستخدام الطاقة .

٦ - النظم المستدامة للنقل والاتصالات

١٠٢ - تعتبر نظم النقل والاتصالات المفتاح لحركة السلع والناس والمعلومات والافكار وتيسر الوصول إلى الاسواق والعمالة والمرافق وإستخدام الأراضي وذلك داخل المدن وفيما بينها وفي المناطق الريفية ؛ فالنقل هو المستهلك الرئيسي للطاقة غير المتجددة والأرض هي المساهم الكبير في التلوث والازدحام ووقوع الحوادث، ويمكن للسياسات المحسنة للنقل وإستخدامات الاراضي والتخطيط ، التقليل من التأثيرات الضارة لنظم النقل الحالية .

١٠٣ - ينبغي إدارة النقل في مستوطناتنا البشرية بطريقة تؤدي إلى تعزيز النفاذ السليم إلى جميع أماكن العمل، والاستجمام وإلى تأمين السلع والخدمات للانشطة الاقتصادية بما في ذلك التسوق على أن يتم ذلك في وقت يتحقق فيه التقليل من التأثيرات السلبية للنقل على البيئة . وينبغي منح الأولوية للحد من الحاجة للاسفار من خلال انماط إستخدامات الأراضي المناسبة وسياسات النقل العام التي تتيح المجال للقيام بنسبة كبيرة من الرحلات بإستخدام أنماط نقل ذات تأثيرات سلبية أخف على البيئة ، والتخفيف من حدة تأثيراتها السلبية على البيئة البشرية .

<u>الإجراءات</u>

١٠٤ - تحقيقا للنقل المستدام في المستوطنات البشرية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة مع الأطراف الفعالة والمهتمة الأخرى ذات الصلة القيام بما يلي:

(أ) دعـــم النهج المتكامل لسياسة النقـــل الذي يستكشف السلسلة الكاملة من الخيارات الفنية ؛

(ب) تشجيع أنماط المستوطنات المكانية التي تيسر المجال المحلي للحصول على الاحتياجات الأساسية كالعمل والسلع والخدمات وسبل الاستجمام مؤدية بذلك إلى التقليل من الحاجة للاسفار بالربط بين إستخدام الأراضي وتخطيط النقل ؛

(ج) الحث على استخدام التركيب النمطي الأمثل للنقل بما في ذلك السير على الاقدام وإستخدام الدراجات والنقل العام من خلال سياسات المستوطنات المكانية والاجراءات التنظيمية ؛

(د) عدم تشجيع زيادة نمو كثافة المرور والازدحام الذي يسفر عن نتائج ضارة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا مما يؤدي إلى إعاقة كافة أشكال النقل ؛

(هـا) تأمين نظام نقل عام فعال ومحتمل الكلفة يعمل على دعم الاحتياجات الأساسية وتدفق حركة المرور الآلية الرئيسية ؛

(و) الحد من الاختناق الناشىء عن حركة المرور الآلية الذي يلحق الاذى بالبيئة والسلامة والصحة والذي يعمل على الحد من إستخدام الانماط الأخرى للنقل عن طريق اساليب التسعير وتنظيم المرور وتحديد مواقف السيارات وتخطيط إستخدامات الأراضي لتيسير الحركة ، وتوفير السبل البديلة الفعالة للنقل ولاسيما في المناطق الأكثر ازدحاما ؛

(ز) تعزيز وتنظيم وإنفاذ فرص التكنولوجيات الكفوءة والقليلة التلوث بما في ذلك المحركات العاملة بالإستخدام الكفوء للوقود والتحكم بالانبعاثات والمصادر البديلة للطاقة والوقود .

١٠٥ - ينبغي للحكومات على جميع المستويات المناسبة ، بما في ذلك السلطات المحلية وبالشراكة مع القطاع الخاص والقطاع المجتمعي القيام بما يلي:

(أ) إتباع سياسات تعمل على إقامة نظم فعالة ومحتملة الكلفة للنقل والاتصالات التي تمهد الترتيبات للنفاذ إلى الاحتياجات الأساسية كالعمل والسلع والخدمات وسبل الاستجمام ؛

(ب) تعزيز وتنظيم وفرض وانفاذ إستخدام التكنولوجيات الفعالة الاستخدام للطاقة والقليلة التلوث بما في ذلك المحركات الفعالة الاستخدام للوقود والتحكم بالانبعاثات وإستخدام المصادر البديلة للوقود والطاقة ؛

(ج) تشجيع إستخدام التركيب النمطي الأمثل للنقل بما في ذلك السير وركوب الدراجات والنقل العام عن طريق سياسات التسعير والاستيطان المكاني والاجراءات التنظيمية ؛

(د) التقليل من الازدحام الناشىء عن حركة المرور الآلية الضارة بالبيئة والسلامة والصحة والتي تعمل على الحد من إستخدام الانماط الأخرى للنقل عن طريق اساليب التسعير وتنظيم المرور

وتحديد مواقف السياسات وتخطيط إستخدامات الأراضي لتسهيل المرور ولتأمين السبل البديلة الفعالة للنقل ولاسيما للمناطق الأكثر ازدحاما ؛

(هـا) تشجيع وتعزيز التيسر العام للحصول على مرافق المعلومات الالكترونية .

٧ - الحفاظ على التراث التاريخي والحضاري وإعادة تأهيله

١٠٦ - تعتبر المناطق والآثارات التاريخية ذات القيمة الثقافية والعلمية والرمزية والروحية والدينية ، مظاهر هامة تجسد حضارة المجتمعات ؛ فلابد من تعزيز دورها واهميتها ولاسيما في ضوء الحاجة للهوية والاستمرارية الثقافية في عالم آخذ في التغير السريع ، فتمثل المباني والمساحات والمناظر الطبيعية المفعمة بالقيم الروحية عنصرا هاما من عناصر الحياة الاجتماعية المستقرة والكبرياء المجتمعي . كما يتماشى إعادة تأهيل والاستخدام المكيف للتراث الحضري والمعماري أيضا مع الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والصناعية .

الإجـــراءات

١٠٧ - تعزيزا للاستمرارية التاريخية والحضارية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) تحديد الأهمية التاريخية والثقافية للمباني والمواقع والمناظر الطبيعية المتصلة بالنمو الروحي للمجتمع ؛

(ب) شحذ الوعي لتعزيز قيمة الحفظ والجدوى المالية لإعادة التأهيل ؛

(ج) تشجيع ودعم المؤسسات والجمعيات الثقافية المحلية فيما تبذله من جهود لإستعادة تلك المواقع وإعادة تأهيلها ؛

(د) تعزيز ما يلائم من دعم مالي وقانوني للحماية الفعالة للمباني والمواقع والمناظر الطبيعية التاريخية والحضارية .

١٠٨ - لدمج غايات التنمية في غايات الحفظ وإعادة التأهيل ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) الاعتراف بأن التراث التاريخي والحضاري هو مورد اقتصادي هام ؛

(ب) الحفاظ على الانماط المتوارثة للمستوطنات والمناظر التاريخية وحماية الحبكة الحضرية التاريخية وتكاملها وتوجيه التشييد الجديد نحو المناطق التاريخية ؛

(ج) تأمين الدعم الملائم القانوني والمالي لتنفيذ أنشطة الحفظ وإعادة التأهيل ؛

(د) تعزيز الحوافز للمستثمرين في مجال الاعمار العامين والخاصين لأغراض الحفظ وإعادة التأهيل ؛

(هـا) تعزيز العمل المجتمعي لحفظ وتأهيل الاحياء السكنية وإعادة احيائها ؛

(و) دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لإعادة تأهيل جوف المدن والاحياء السكنية فيها؛

(ز) ضمان إدراج الشواغل البيئية في مشاريع الحفظ وإعادة التأهيل ؛

(ح) توجيه سياسات النقل لتلافي التدهور البيئي للمناطق التاريخية والحضارية .

٨ - تحسين الاقتصادات الحضرية

١٠٩ - إن المستوطنات الحضرية هي جزء لا يتجزأ من عملية التغيير والتنمية الاقتصاديين ، وهي شرط اساسي مسبق لخلق قاعدة اقتصادية متنوعة قادرة على توليد فرص العمالة . فسيلزم خلق الكثير من الوظائف الجديدة في المناطق الحضرية . وتعمل المدن حاليا على توليد ما لايقل عن ٦٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي على مدى نطاق العالم ، واذا ما أمكن القيام بإدارة العوامل الأخرى كالنمو السكاني والنزوح إلى المدن على نحو كفوء يمكن للمدن تطوير القدرة على الحفاظ على انتاجيتها وتحسين الاوضاع المعيشية للسكان فيها وإدارة الموارد الطبيعية بأسلوب مستدام ايكولوجيا . وتعمل الصناعة بالاضافة إلى التجارة والخدمات على تأمين الدفع الرئيسي لهذه العملية.

١١٠ - من الشائع أن المدن تقوم بدور المراكز الاقتصادية وقد اصبحت الجهات الرئيسية لتأمين الخدمات، وبصفتها المحركات للنمو الاقتصادي والتنمية ، تعمل ضمن شبكة لدعم الانشطة الاقتصادية المتواجـــدة في المناطق المحيطة بها الحضرية والريفية ؛ولهذا السبب ، ينبغي إتخاذ الاجراءات المحددة لإعداد والحفاظ على النظم الكفوءة للنقل والمعلومات والاتصالات والصلات مع المراكز الحضرية الأخرى والمناطق الريفية . وستؤدي التغيرات السريعة في انماط تكنولوجيات الانتاج والتجارة والاستهلاك إلى التغيرات في البنى المكانية.

١١١ - يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية وتأمين الخدمات من خلال تحسين انشطة المستوطنات البشرية كالتجديد الحضري وانشاء مرافق الهياكل الأساسية وأعمال البناء والاعمال المدنية الأخرى . وتعتبر تلك الأنشطة أيضا عوامل نمو هامة لتوليد العمالة والدخول والكفاءة في القطاعات الأخرى من الاقتصاد ، وقد تسفر بدورها مشفوعة بسياسات الحماية البيئية المناسبة عن تحسين مستدام في الاوضاع المعيشية لسكان المدن فضلا عن الكفاءة والانتاجية على مستوى الاقطار .

<u>الإجـــراءات</u>

١١٢ - لانشاء قاعدة مالية فعالة للتنمية العمرانية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية واتحادات العمال وجمعيات المستهلكين ومجالات الاعمال والصناعة والتجارة والقطاع المالي بما في ذلك قطاع الاشغال المنظم على نحو تعاوني القيام بما يلي:

(أ) صياغة وتنفيذ السياسات المالية التـــي تدعم التنمية المستدامة وتنشط العمالة الحضرية ؛

(ب) تشجيع تكوين شراكات القطاعين العام والخاص الجديدة للمؤسسات الخاصة الملكية والإدارة والعامة الوظائف والأغراض .

١١٣ - من أجل تأمين الفرص للعمالة المنتجة والاستثمار الخاص ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية وبالتشاور مع نقابات العمال وغرف التجارة والصناعة والجمعيات الاستهلاكية والقطاع المالي بما في ذلك القطاع التعاوني ، القيام بما يلي:

(أ) تنفيذ سياسات التنمية العمرانية التي تراعي احتياجات المؤسسات المحلية ؛

(ب) تعزيز التوزيع المناسب للاراضي المخدومة الكافية لاحتياجات مجتمع الاعمال ؛

(ج) توفير الفرص للانشطة الاقتصادية المحددة حسب المدن ، دعما للاعمال الجديدة والناشئة واعانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما في ذلك القطاع غير الرسمي لتيسر الحصول على الائتمانات والتمويل وتبسيط وتحديث التدابير القانونية والإدارية ؛

(د) تيســـير توفر الفرص للزراعة الحضرية .

١١٤ - لتوفير الفرص للاشغال الصغرى والمؤسسات المصغرة والقطاعات التعاونية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية بالتشاور مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات المالية ومؤسسات التدريب المهني ، القيام حسبما يناسب بما يلي:

(أ) تيسير تزويد القطاع غير الرسمي بحماية حقوق الانسان في مجال العمل من خلال تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة لمنظمة العمل الدولية في مجالات حرية التشارك والتمييز والعمل القسري وعمالة الطفولة ؛

(ب) تيسير تزويد القطاع غير الرسمي بالاجراءات التنظيمية على نحو مطرد ، الموجهة من قبل الاتفاقات لمنظمة العمل الدولية ؛

(ج) اضفاء الطابع المؤسسي على وتعزيز البرامج التي تندرج فيها برامج الائتمانات التمويلية والتدريب المهني ونقل التكنولوجيا دعما للاشغال الصغـــرى والمؤسســـات المصغرة والقطاعات التعاونية ؛

(د) تشجيع المعاملة العادلة للقطاع غير الرسمي وتشجيع إقامة الصلات بين المؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية التي تدعم القطاع غير الرسمي حيثما قام ؛

(هـا) القيام ، حيثما يناسب ، بدمج احتياجات القطاع غير الرسمي في النظم الحضرية للتخطيط والتصميم والإدارة وتشجيع انتقالها إلى القطاع الرسمي .

١١٥ - لتعزيز الاقتصادات الحضرية بحيث تصبح أكثر تنافسية في اضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية والصناعة والتجارة القيام بما يلي:

(أ) تعزيز التدريب في مجال النظم المعلوماتية ؛

(ب) دعم إعادة تشكيل الصناعات المحلية عن طريق تحسين الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية بضمان الامداد الموثوق بالطاقة والاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ؛

(ج) تشجيع مشاركة واستثمارات القطاع الخاص لتحسين نوعية السلع والخدمات العامة .

{ ١١٦ - ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية من أجل التخفيف من حدة التأثيرات غير المرغوبة للتعديلات الهيكلية والانتقال الاقتصادي القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قيام نهج متكامل للتصدي للعواقب الاجتماعية والاقتصادية للاصلاحات في مجال الاحتياجات لتنمية للمستوطنات البشرية ؛

(ب) تنفيذ البرامج الاجتماعية الأساسية وعمليات الانفاق ولاسيما تلك التي تؤثر في الفقراء والقطاعات السكانية الضعيفة الأخرى من المجتمع والمؤسسات المصغرة والاشغال الصغيرة الأخرى أيضا ؛

(ج) تصميم السياسات لتعزيز تيسر الحصول على الدخل والموارد القائم على المساواة ؛

(د) الدعم ، حسبما يناسب ، للمؤسسات العامة والخاصة في جهودها لتكييف المتطلبات المتغيرة للتنمية التكنولوجية وتنمية الموارد البشرية .}

٩ - التنمية المتزنة للمستوطنات البشرية

١١٧ - على الرغم أن ما يزيد عن نصف سكان العالم سيعيشون في مناطق حضرية مع أفول هذا القرن ، غير أن نسبة هامة من السكان ستبقى تراوح مكانها في المستوطنات الريفية ولاسيما في البلدان النامية ، حيث تساهم الهياكل الأساسية والخدمات غير الكافية والافتقار إلى التكنولوجيا غير الضارة بالبيئة ويساهم التلوث الناشىء عن التصنيع والتحول الحضري بصورة كبيرة في تردي البيئة الريفية ؛ فتستدعي السياسات والبرامج لدمج المناطق الريفية في الاقتصاد الوطني ، مؤسسات محلية ووطنية قوية لتخطيط وإدارة المستوطنات البشرية التي تضع التشديد على الصلات الريفية - الحضرية وتعامل القرى والمدن كطرفين من السلسلة المتواصلة للمستوطنات البشرية .

١١٨ - يقوم السكان الريفيون الناشطون والسكان الاصليون بدور هام في ضمان الأمن الغذائي وفي ادامة التوازن الاجتماعي والايكولوجي في قسم كبير جدا من الأراضي الاقليمية مما يسهم في المهمة العالمية

لحماية النظم الايكولوجية الحساسة .

الإجـــراءات

١١٩ - لتعزيز التنميـــة المستدامة للمستوطنات الريفية ، ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

(أ) تعزيز المشاركة الفعالة للمجتمعات المحلية المعزولة والنائية في الاقتصادات الوطنية والمراكز الخدمية الريفية ؛

(ب) إتخاذ الاجراءات المناسبة لتحسين اوضاع العيش والعمل في المراكز الحضرية الاقليمية وفي المدن الصغرى والمراكز الخدمية الريفية ؛

(ج) توفير الحوافز للاستثمار في المناطق الريفية حيثما هو مناسب .

١٢٠ - ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية بغية تعزيز استغلال التكنولوجيات الجديدة والمحسنة في تنمية المستوطنات البشرية القيام بما يلي:

(أ) تحسين تيسر الحصول علـــى المعلومات المتعلقة بالانتاج الزراعي والتسويق والتسعير في المناطق النائية بإستخدام أمور من بينها تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والميسرة ؛

(ب) العمل بالتعاون مع جمعيات المزارعين على تعزيز البحوث ونشرها فيما يتعلق بإستخدام التكنولوجيات التقليدية والجديـــدة والمحسنة للزراعة ، وزراعة الاحراج وإستغلالها.

١٢١ - ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية ، لدى وضع السياسات للتنمية والإدارة على المستوى الاقليمي القيام بما يلي:

(أ) إعداد التدابير للمشاركة التامة للسكان الريفيين والمجتمعات المحلية الاصلية لدى وضع الاولـــويات للتنمية الاقليمية المتزنة والمجدية ايكولوجيا ؛

(ب) الانتفاع التام بنظم المعلومات الجغرافية واساليب التقييم البيئي بهدف وضع سياسات انمائية اقليمية سليمة من الناحية البيئية ؛

(ج) تنفيذ برامج وخطط التنمية الاقليمية والريفية إستنادا إلى الاحتياجات والجدوى الاقتصادية؛

(د) وضع نظام واضح لتوزيع الموارد على المناطق الريفية إستنادا إلى الطاقات والعائدات الاقتصادية .

١٢٢ - ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية لدى العمل على تدعيم التنمية وفرص العمالة في المناطق الريفية الفقيرة القيام بما يلي:

(أ) تنشيط التنمية الريفية عن طريق تعزيز فرص العمالة وتأمين المرافق التعليمية والصحية وتقوية الهياكل الأساسية الفنية وتشجيع المؤسسات الريفية والزراعة المستدامة ؛

(ب) وضع الاولويات للاستثمارات في مجال البنى التحتية الاقليمية استنادا إلى الفرص المتاحة للعائدات الاقتصادية فضلا عن اهتمامات العدالة الاجتماعية ؛

(ج) تشجيع القطاع الخاص على إعداد وتعزيز اسواق الجملة القائمة على التعاقدات والوساطات السوقية للمنتجات الريفية وذلك لتحسين و/ أو إعداد التدفق النقدي والاقتصاد التعاقدي في المناطق الريفية في المستقبل ؛

(د) ضمان النظم الكفوءة للتسعير والدفع للمنتجات الريفية لاسيما البنود الغذائية المستهلكة في المناطق الحضرية ؛

(هـ) إلغاء معونات الدعم الضارة بيئيا كتلك التي تحث على الاستخدام المفرط لمبيدات الحشرات، ونظام ضبط الاسعار الذي يعمل على إستمرار الممارسات غير المستدامة ونظم الانتاج في الاقتصادات الريفية والزراعية .

١٢٣ - يلزم نهج متكامل لصون التنمية المتزنة الحضرية - الريفية ، وتحقيقا لهذا الهدف ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية وبدعم من المؤسسات الدولية والاقليمية ذات الصلة القيام بما يلي:

(أ) تأمين الإطار القانوني والمالي والتنظيمي المناسب المفصل لتقوية شبكات المستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المناطق الريفية ؛

(ب) تعزيز التعاون الواسع فيما بين المجتمعات المحلية للعثور على الحلول المتكاملة لمشكلات إستخدامات الأراضي والنقل والبيئة ضمن إطار حضري - ريفي ؛

(ج) إتباع النهج التشاركي للتنمية المتزنة الحضرية الريفية إستنادا إلى الحوار المتواصل بين الفعاليات المشاركة في التنمية الحضرية - الريفية .

١٠ - الحد من الكوارث والاستعداد لها والقدارت لإعادة التأهيل في المرحلة التي تليها

١٢٤ - إن تأثيرات الكوارث الطبيعية والصناعية على المستوطنات البشرية آخذة في التزايد ... فإلى جانب تلك الناجمة عن الصراعات المسلحة ، عادة ما تتسبب الكوارث عن العرضة الناشئة عن الانشطة البشرية كالمستوطنات البشرية المخططة بصورة غير منضبطة والافتقار إلى الهياكل الأساسية العامة وإشغال الأراضي في المناطق المعرضة للكوارث . وتكون تأثيرات تلك الكوارث وحالات الطوارئ حادة بصورة خاصة في البلدان التي تتسم فيها القدرة على الاستعداد والاستجابة بعدم الفعالية في التعامل مع اوضاع كهذه .

١٢٥ - يتم تأمين النظم الأكثر فعالية وكفاءة وقدرة على الاستجابة في المرحلة التي تلي الكوارث من خلال مساهمات المتطوعين واجراءات السلطات المحلية على مستوى الجوار ؛ ويمكن لتلك أن تعمل بصورة مستقلة بغض النظر عما قل أو تدمر أو تضرر من هياكل اساسية أو قدرات في أماكن أخرى ؛ ويلزم اجراءات محددة على كافة المستويات المناسبة للحكومات بما في ذلك السلطات المحلية وبالتنسيق الوثيق مع كافة الفئات المجتمعية للأخذ بالقدرات للاستعداد والاستجابة للكوارث المنسقة في تخطيطها وغير المرنة التنفيذ ؛ إن الحد من العرضة ، والقدرة على الاستجابة للكوارث يرتبطان بصورة مباشرة بدرجة التيسر اللامركزي للمعلومات والاتصالات وصنع القرارات وإدارة الموارد ورصدها .

الإجراءات

١٢٦ - لتحسين الحد من الكوارث والاستعداد لها والتخفيف من حدتها ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية ، وبالتشاور والتعاون الوثيقين مع شركات التأمين والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والمجموعات المنظمة والمجتمع الاكاديمي والعلمي القيام بما يلي:

(أ) تبني وانفاذ المقاييس والقواعد والقوانين الداخلية لإستخدامات الأراضي والبناء والتخطيط إستنادا إلى تقييمات تخصصية للاخطار والعرضة ؛

(ب) تشجيع التعبئة المتواصلة للموارد المحلية لانشطة الحد من الكوارث ؛

(ج) تعزيز ونشر المعلومات حول اساليب وتكنولوجيات التشييد المقاومة للكوارث للمباني والاشغال العامة بوجه عام ؛

(د) إستنباط برامج تيسر بلوغ جميع السكان إلى مناطق أقل عرضة للكوارث ؛

(هـ) إعداد برامج تدريبية للمصممين والمقاولين والبناة حول اساليب التشييد المقاومة للكوارث على أن يتم توجيه بعض البرامج بصورة خاصة نحو المؤسسات الصغيرة التي تقوم ببناء القسم الأكبر من المساكن والمباني الصغيرة الأخرى في البلدان النامية ؛

(و) إتخاذ الاجراءات لتطوير ، عند الضرورة ، مقاومة الهياكل الأساسية الهامة وخطوط الحياة والمرافق الهامة ولاسيما حين تسبب الاضرار كوارث ثانوية و/ أو تقيد عمليات الاغاثة في حالات الطوارئ .

١٢٧ - لدى إتخاذ اجراءات التخفيف من حدة التأثيرات ، ينبغي لحكومات البلدان المعرضة للكوارث الطبيعية على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) انشاء نظام معلوماتي شامل يحدد ويقيم الاخطار التي تشملها المناطق المعرضة للكوارث وإدراجها في تخطيط المستوطنات البشرية وتصميمها ؛

(ب) تعزيز ودعم الحلول المنخفضة الكلفة والسهلة البلوغ والنهج المبتكرة للتصدي للاخطار الكبيرة التي تتعرض لها المجتمعات المحلية ذات العرضة بما في ذلك أمور من بينها ، برامج رسم الاخطار الاهتزازية وبرامج مجتمعية موجهة نحو الحد من العرضة ؛

(ج) تقديم تحديد واضح للادوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال بين مختلف المهمات الرئيسية للاستعداد للكوارث ومنعها بما في ذلك التقييم والرصد والتنبؤ بها والاغاثة وإعادة التوطين والاستجابة الطارئة؛

(د) تعزيز وتشجيع جميع الفئات المنظمة للمجتمع المدني على المشاركة في تخطيط الاستعدادات للكوارث في مجالات معينة كتخزين المياه والاغذية والوقود والاسعاف الاولي ؛

(هـا) تدعيم و/ أو إعداد نظم الانذار المبكر على المستوى العالمي والاقليمي والوطني والمحلي لتنبيه السكان للكوارث المرتقبة .

١٢٨ - ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية لدى الاضطلاع بالتخطيط والاعداد للاغاثة وإعادة التأهيل وإعادة البناء والاستيطان في المرحلة التي تلي الكارثة القيام بما يلي:

(أ) إقامة أو تدعيم نظم الاستعداد والاستجابة للكارثة التي تحدد بوضوح الادوار والمسؤوليات وقنوات الاتصال بين مختلف المهمات والجهات المنفذة في مجال الاستعداد للكوارث وإدارة أعمال الطوارىء والاغاثة وإعادة التأهيل ؛

(ب) إستنباط برامج تدريبية للاستجابة والاغاثة في حالة الطوارىء ، وتعزيز الابحاث حول الاوجه الفنية والاجتماعية والاقتصادية للتشييد في المرحلة اللاحقة بالكارثة ، وتبني استراتيجيات ومبادىء توجيهية فعالة لإعادة البناء فيما بعد الكارثة ؛

(ج) إعداد قدرات موثوقة تتعلق بالاتصالات والاستجابة وصناعة القرارات وذلك على المستويين المحلي والمجتمعي ؛

(د) وضع خطط الطوارىء والاغاثة ونظم الإدارة وتعبئة الموارد وترتيبات الائتمان الخاصة لأغـــراض إعـــادة التأهيـــل وإعـــادة البنـــاء والتوطين ؛

(هـا) تدعيم القدرات العلمية والهندسية لتقييم الدمار ، والرصد وللتقنيات الخاصة بإعادة التأهيل والبناء ؛

(و) دعم كافة الأطراف الفعالة والمهتمة ذات الصلة لدى القيام بالانشطة المتعلقة بالاغاثة وإعادة التأهيل والبناء ؛

(ز) تحديد ودعم النهج لمجاراة متطلبات الايواء المستعجلة للعائدين وللاشخاص المرحلين داخليا.

دال - بناء القدرات والتنمية المؤسسية

١ - المقدمـــة

١٢٩ - ستعتمد المستوطنات البشرية المنشطة اقتصاديا والنابضة اجتماعيا والسليمة بيئيا في ظل ظروف التحول الحضري المتواصل والسريع ، بصورة متزايدة على قدرة جميع مستويات الحكومات على ايضاح اولويات المجتمعات المحلية وتشجيع وتوجيه التنمية المحلية وتشكيل الشراكات فيما بين القطاعين العام والخاص والقطاع المجتمعي . ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إزالة الطابع المركزي بفعالية عن المسؤوليات والموارد المتوافقة للجهات المنفذة الفعالة الأكثر قربا من الدوائر التابعة لها والأكثر تمثيلا لها ، والتي تحرك عجلة عملية إدارية حضرية تشاركية متأصلة في الرؤى المشتركة ؛ وستضع عملية إزالة الطابع المركزي هذه وعملية الإدارة الحضرية المتوخاة طلبات عظمى على المؤسسات ولاسيما في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية ، وعليه ينبغي توجيه بناء القدرات نحو دعم تطبيق اللامركزية والعملية التشاركية للإدارة الحضرية.

١٣٠ - ينبغي للاستراتيجية التمكينية وعملية بناء القدرات والتنمية المؤسسية ، أن تستهدف تقوية جميع الجهات المنفذة الرئيسية ولاسيما السلطات المحلية والقطاع الخاص والقطاع التعاوني والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية لتمكينهم من القيام بدور فعال في تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية. وتعتبر الجهود المتضافرة في تنمية الموارد البشرية والقيادة والاصلاح المؤسسي والتنمية التنظيمية والإدارية، والتدريب المتواصل وإعادة إعداد الادوات ، تعتبر ضرورية على كافة المستويات ؛ ويتحقق ذلك على النحو الأفضل من قبل اتحادات / وشبكات السلطات المحلية الوطنية والدولية ومن قبل مؤسسات بناء القدرات الوطنية الأخرى ودون الوطنية على الرغم من أنها تستدعي التقوية في مستهل الأمر ؛ وفي البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية ، ينبغي للحكومات منح الاولوية العليا لتنفيذ سياسة شاملة لبناء القدرات . فمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وهيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة والمنظمات المالية الدولية وغيرها من المنظمات يجب أن تساعدها في تنمية قدراتها ، وتحديد وتقييم اولويات بناء المؤسسات وتعزيز قدراتها الإدارية .

٢ - تطبيق اللامركزية وتقوية السلطات المحلية واتحاداتها/شبكاتها

<u>الإجـــراءات</u>

١٣١ - لضمان العملية الفعالـــة لإزالة الطابع المركزي عن السلطات المحلية واتحاداتها/ وشبكاتها وتقويتها ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) تبني وتكييف حسب اللزوم ، السياسات والأطر القانونية من الدول الاعضاء الأخرى التي تقوم بفعالية بتطبيق اللامركزية ؛

(ب) إستعراض وتنقيح التشريعات ، حسبما هو مناسب ، لزيادة الاستقلالية المحلية في صنع القرارات والتنفيذ وتعبئة وإستخدام الموارد ولاسيما فيما يتعلق بالموارد البشرية والفنية والمالية وتنمية المؤسسات المحلية ضمن الإطار الشامل للاستراتيجية الوطنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ؛

(ج) دعم السلطات المحلية التي تقوم بإستعراض آليات توليد العائدات ؛

(د) تيسير تبادل التكنولوجيا والتجارب والخبرات الإدارية فيما بين السلطات المحلية في تجهيز الخدمات وضبط النفقات وتعبئة الموارد وبناء الشراكات وتنمية المؤسسات المحلية من خلال أمور من بينها برامج التوأمة الفنية وتبادل الخبرات ؛

(هـ) تعزيز اداء السلطات المحلية عن طريق اجراء تحليل مقارن لممارسات مبتكرة ونشرها في تجهيز وتشغيل وصيانة السلع والخدمات العامة وفي إستغلال الطاقات المالية لمدنها ؛

(و) المساعدة في اضفاء الطابع المؤسسي على المشاركة الواسعة القاعدة في عمليات صنع القرارات والإدارة على المستوى المحلي ؛

(ز) تدعيم قدرة السلطات المحلية على إشراك القطاعين الخاص والمجتمعي المحلي في تحديد الغايات والاولويات المحلية والمقاييس السليمة بيئيا لتنمية الهياكل الأساسية وتجهيز الخدمات والتنمية الاقتصادية المحلية ؛

(ح) تعزيز الحوار المتعلق بالسياسات فيما بين كافة المستويات الحكومية والقطاعين الخاص والمجتمعي لتحسين التخطيط والتنسيق ؛

(ط) جمع وتحليل ونشر ، حسبما يناسب ، البيانات المقارنة بشأن اداء السلطات المحلية في وضع الترتيبات لاحتياجات مواطنيهم ؛

(ي) إعادة تعزيز الاجراءات لاستئصال الفساد ولضمان المزيد من الوضوح والكفاءة والمشاركة المجتمعية في إدارة الموارد المحلية ؛

(ق) تمكين السلطات المحلية واتحاداتها/ وشبكاتها من إتخاذ المبادرات في التعاون الوطني والدولي ولاسيما في المشاركة في الممارسة السليمة والنهج المبتكرة لإدارة المستوطنات البشرية المستدامة ؛

(ل) القيام بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) واتحادات/ شبكات السلطات المحلية والمنظمات والاتحادات الدولية الأخرى ، بإعداد شبكة معلوماتية عالمية ميسرة لتسهيل تبادل التجارب والدراية والخبرة .

٣ - المشاركة ، والمشاركة المدنية والمسؤوليات الحكومية

١٣٢ - تستدعي تنمية المستوطنات البشرية المستدامة المشاركة الناشطة من جانب منظمات المجتمع المدني فضلا عن المشاركة العريضة القاعدة لجميع الناس ؛ كما تستدعي بالمثل البنى الحكومية ذات الاستجابة والقائمة على الوضوح والمساءلة على كافة المستويات ؛ وتتطلب المشاركة المدنية والحكومات المسؤولة على السواء تدعيم الآليات التشاركية بما في ذلك تيسر الحصول على العدالة وتخطيط العمل المجتمعي مما سيمكن من الاصغاء إلى الآراء فيما يتعلق بتحديد المشكلات والاولويات ووضع الغايات وممارسة الحقـــوق القانونيـــة وتقرير المقاييس للخدمات وتعبئة الموارد وتنفيذ الســياسات والبرامـــج والمشاريع .

الإجـــراءات

١٣٣ - لتشجيع ودعم المشاركة ، والمشاركة المدنية والاضطلاع بالمسؤوليات الحكومية ، ينبغي للحكومات الوطنية والسلطات المحلية و/ أو منظمات المجتمع المدني ، حسبما يناسب ، أن تنفذ الأطر المؤسسية والقانونية التي تؤدي إلى تيسير وتمكين المشاركة العريضة النطاق لجميع المواطنين في صناعة القرارات وتنفيذ ورصد استراتيجيات وسياسات وبرامج المستوطنـــات البشرية ؛ وسترمي تلك الأطر المؤسسية والقانونيـــة على وجه التحديد إلى أمور من بينها :

(أ) حماية الحق الأساسي بتكوين الآراء والأعراب عنها ونشر الافكار والمعلومات ؛

(ب) تيسير تشكيل المنظمات غير الحكومية المستقلة المحلية والوطنية والدولية ؛

(ج) توفير المعلومات التامة والمناسبة زمنيا والمفهومة دون تحمل اعباء مالية غير مبررة بالنسبة لمقدمي الطلب ؛

(د) اجراء برامج توعية مدنية بإستخدام جميع الاوساط وحملات التثقيف والتوعية لتعزيز الروح المدنية والوعي للحقوق والمسؤوليات المدنية والسبل لممارستها وللتنمية الاقتصادية المستدامة والنوعية الحياتية ؛

(هـ) إعداد آليات منتظمة وتشاوريـــة عريضة القاعدة لإشراك المجتمع المدني فـــي صناعة القرارات ؛

(و) إعداد آليات تشاركية لتحديد جدول الاعمال أو البرنامج لتمكين المواطنين والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني من القيام بادوار تطلعية وناشطة في تحديد وصياغة السياسات والخطط والمشاريع الجديدة ؛

(ز) تعزيز تفهم العلاقات التعاقدية مع القطاعين الخاص وغير الحكومي لإكتساب المهارات للتفاوض بشأن الشراكات الفعالة لتنفيذ المشاريع وإعدادها وإدارتها التي ستعمل على زيادة المنافع والفوائد للمواطنين إلى الحد الأقصى ؛

(ح) تعزيز المساواة والانصاف بإدراج الاعتبارات المتعلقة بالجنسين وإشراك الفئات الضعيفة والمنخفضة الدخل في الاجراءات المؤسسية لضمان تمثيل مصالحها في عملية وضع السياسات وصنع القرارات، وفي تقنيات معينة كالتدريب والندوات من أجل الفوز بالتأييد وبما في ذلك تهيئة مهارات الوساطة وبناء الاتفاق في الآراء لتيسير الاتصال الفعال عن طريق الشبكات وتشكيل الائتلافات ؛

(ط) تحسين تيسر وصول الفئات المتأثرة إلى القنوات القضائية والإدارية للتصدي أو للسعي إلى استرداد الحقوق من القرارات والاجراءات المؤذية اجتماعيا وبيئيا بما في ذلك الآليات القانونية لضمان أن هيئات الدولة تظل تتسم بالمساءلة فيما يتعلق بتلك الاجراءات وفقا لإلتزاماتها الاجتماعية والبيئية كما هو محدد في التشريعات الوطنية ؛

(ي) تيسير الحصول على الخدمات القانونية من قبل المجموعات المنخفضة الدخل بتوفير الخدمات أو المرافق كمراكز المساعدة القانونية ، والمشورة القانونية المجانية ؛

(ق) تدعيم قدرة السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لإستعراض السياسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تؤثر في مجتمعاتها المحلية وتحديد الاولويات المحلية والمساهمة في إعداد المقاييس المحلية للخدمات في مجالات معينة كالتعليم الأساسي والصحة والسلامة العامة والتوعية لمكافحة تعاطي المخدرات ، والإدارة البيئية ؛

(ل) إستخدام التكنولوجيات المعلوماتية الجديدة لتعزيز تبادل المعلومات والتجارب والممارسات فيما بين المواطنين ومجموعات الجهات المنفذة الرئيسية وصانعي القرارات .

١٣٤ - ينبغي لمديري المستوطنات البشرية الإعتماد على مهارات وموارد مجموعة متنوعة من الناس والمؤسسات على مستويات كثيرة ؛ فتشكل ندرة الموظفين المؤهلين بصورة مناسبة وضعف النظم المؤسسية والقدرة الفنية عقبات رئيسية تعترض تحسين المستوطنات البشرية في كثير من البلدان . بالاضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري إستخدام المهارات والدراية والتكنولوجيا الجديدة في جميع جوانب تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية . وفي البلدان التي يكون التغير فيها سريعا ، هنالك حاجة لقيام الحكومات والمجتمع الدولي بضمان التنمية الفعالة ونقل مهارات القيادة والخبرة الإدارية والدراية والتكنولوجيا .

الإجـــراءات

١٣٥ - ولتحسين إدارة المستوطنات البشرية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية واتحاداتها القيام بما يلي:

(أ) دعم البرامج التدريبية للإداريين والمسؤولين المدنيين على كافة المستويات حسبما يناسب ، لتعزيز الخصائص القيادية ؛

(ب) إعداد منتديات للقطاعين العام والخاص والقطاع المجتمعي وقطاع الاشغال والاقتصاد لتيسير نقل الدراية والتجربة الإدارية ؛

(ج) إعداد وتنفيذ سياسات وبرامج للتطوير الشامل للتدريب والتعليم وللموارد البشرية تضم مجموعة واسعة من اتحادات السلطات المحلية والمؤسسات الاكاديمية والبحثية والتدريبية والتعليمية والقطاع الخاص بالتركيز على :

١) إعداد نهج متعدد القطاعات لتنمية المستوطنات البشرية ؛

٢) تدريب المدربين لتهيئة قدرة اساسية لتدعيم المؤسسات وبناء القدرات ؛

٣) إعداد وتنمية القدرة المحلية لتحديد الاحتياجات واجراء التطبيق البحثي أو التفويض به ولاسيما في مجال تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي ونمو الاقتصاد المحلي وخلق الوظائف ، وإدراج النتائج في النظم الإدارية .

(د) إعداد نظم المعلومات لتبادل ونقل وإقتسام التجارب والخبرة والدراية والتكنولوجيا في مجال إدارة المستوطنات البشرية ؛

(هـ) القيام ، حسب اللزوم ، بتشجيع كيانات القطاع الخاص على المشاركة في تحسين إدارة وتدبير القطاع العام وتشكيل الكيانات العامة المهام والخاصة الإدارة وذات التمويل الخاص - العام ؛

(و) إعداد البرامج لتسوية الخلافات .

٤ - التخطيط والإدارة على المستوى المتروبولي

١٣٦ - مع أن مديري المستوطنات البشرية يواجهون الكثير من التحديات الشائعة ، غير أن اولئك المسؤولين منهم عن إدارة وتنمية المناطق المتروبولية والمدن المتضخمة يواجهون مشكلات مميزة ناشئة عن حجم وتعقيد مهماتهم ومسؤولياتهم ، فمن بين خصائص المناطق المتروبولية التي تستدعي المهارات الخاصة ، تزايد التنافسية العالمية والتنوع العرقي والثقافي للسكان والتركزات الكبرى للفقر الحضري والشبكات الموسعة للهياكل الأساسية ونظم النقل والاتصالات ودورها الاستراتيجي في دورات الانتاج والاستهلاك الوطني والاقليمي والدولي والتنمية الاقتصادية والتجارة والتمويل وطاقاتها الكامنة لتسبيب التدهور البيئي الحاد . كما تمثل المناطق المتروبولية الكبرى والمدن المتضخمة الاخطار المحتملة الكبرى المتمثلة في الخسائر في الارواح والخسائر المادية وفقدان القدرة على الانتاج في حالة وقوع الكوارث الطبيعية والاصطناعية ؛ وفي بعض البلدان ، يؤدي الافتقار إلى السلطة على مدى نطاق المناطق المتروبولية إلى صعوبات في الإدارة الحضرية .

الإجـــراءات

١٣٧ - للتصدي للاحتياجات الخاصة للمناطق المتروبولية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) تعزيز استراتيجيات التخطيط والإدارة على مدى نطاق المناطق المتروبولية ؛

(ب) رصد وتحليل فعالية وكفاءة البنى المتروبولية والنظم الإدارية وإدراج النتائج في السياسة العامة للتعامل مع قضايا الاقتصاد الكامل والقضايا الاجتماعية والبيئية ؛

(ج) انشاء إطار تشريعي وتبني بنى تنظيمية تضمن التجهيز المتسق والكفوء للخدمات وحشد الموارد والتنمية المستدامة في شتى انحاء المناطق المتروبولية ؛

(د) تقوية قدرة وولايات (مهمات) السلطات المتروبولية للتعامل بفعالية مع قضايا ذات أهمية وطنية واقليمية كإدارة موارد الأراضي والطاقة والمياه والإدارة البيئية والنقل والاتصالات والتجارة والتمويل والاندماج الاجتماعي ؛

(هـا) إعداد أو عند اللزوم القيام بتأليف فريق أساسي من الموظفين المهنيين المدربين في الاوجه الفنية لتخطيط وتنمية الهياكل الأساسية الأولية وفي تخطيط أعمال الطوارئ ؛

(و) تيسير وتعزيز الحوار المتعلق بالسياسات وتبادل التجارب والخبرات والدراية والتكنولوجيا بين السلطات المتروبولية في مجالات النقل والاتصالات وإدارة النفايات وحفظ الطاقة والرفاه الاجتماعي والإدارة البيئية .

٥ - الموارد المالية والوسائل الاقتصادية المحلية

١٣٨ - ترد الأموال لتمويل تنمية المأوى والمستوطنات بصورة رئيسية من مصادر محلية ، ويتم إستخراج الأموال الاضافية بصورة متزايدة من مصادر دولية لصالح الحكومات الوطنية والسلطات المحلية ؛ وعليه فإن التأثير الأكبر على القاعدة المالية مشتق من التحسينات في التنمية الاقتصادية والممارسة المالية السليمة والقدرة على حشد الموارد المحلية وضبط الانفاق وإدارة الميزانيات على نحو كفوء .

١٣٩ - يمثل تمويل مستقبل التنمية العمرانية وادامة الجدوى الاقتصادية للمدن ، تحديا خاصة يستدعي نظما مبتكرة للتمويل علـــى المستويين الوطني والمحلي ، وتلزم الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص التي تجمع بين الضرائب المحلية على الانتاج والاستهلاك وبين الحوافز المالية للاستثمار من قبل الصناعات والتجارة وقطاع الخدمات الخاصة ؛ وثمة حاجة لاشكال جديدة لتمويل البلديات للوفاء بالاحتياجات المستقبلية للتنمية الاقتصادية الحضرية وتكاليف دعم الهياكل الأساسية والخدمات .

<u>الإجـــراءات</u>

١٤٠ - لتقوية القاعدة المالية والاقتصادية والوطنية والمحلية بغية التصدي لاحتياجات التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة السلطات المحلية لجذب الاستثمارات حسبما هو مناسب ؛

(ب) تبني سياسات وأطر الاقتصاد الكامل التي تشجع زيادة الادخار المحلـــي وتيسير إستخدامه فـــي تنمية الاسكان والهياكل الأساســية والمستوطنات ؛

(ج) إعداد المصادر الكفوءة والقائمة على المساواة والمنشطة للعائدات الوطنية والمحلية بما في ذلك الضرائب ورسوم الاستعمال والتعريفات ورسوم التحسين لتعزيز القدرة الوطنية والمحلية على الاستثمار الرأسمالي في مجال الاسكان والهياكل الأساسية والخدمات الأساسية وكذلك استنباط حسبما يناسب وسائل مالية جديدة لمعاقبة الذين يلحقون الضرر بالبيئة ؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية والمحلية المتعلقة بجمع الضرائب وضبط الانفاق ؛

(هـا) السعي لاسترداد التكاليف للخدمات الحضرية بالكامل من خلال رسوم الاستعمال فيما يتم فـــي الوقت نفسه التصدي لاحتياجات الفقراء من خلال أمور من بينها سياسات التسعير وحسبما يناسب ، معونات الدعم الواضحة ؛

(و) إعالة الجهود المحلية لتشجيع الشراكات الطوعية بين القطاع الخاص والقطاع المجتمعي والمشاركة في بناء وتشغيل الهياكل الأساسية والخدمات وصيانتها ؛

(ز) ترشيد وتيسير بلوغ السلطات المحلية إلى الاسواق الانتاجية الوطنية والاقليمية والدولية ومؤسسات الأقراض المتخصصة بما في ذلك أمور من بينها ، انشاء نظام تقدير الائتمانات البلدية والاستئمان مع مراعاة قدرة المستلفين على سداد الديون ؛

(ح) تيسير دور السلطات المحلية في تأليف الشراكات مع القطاعين الخاص والمجتمعي والقطاع التعاوني والمؤسسات لتنمية المؤسسات المحلية ؛

(ط) اضفاء الطابع المؤسسي على آليات الميزانية ، وحسبما يناسب ، والمحاسبة لتمكين السلطات المحلية من المشاركة في برامج الاستثمار المتوسطة والطويلة الأمد ؛

(ي) إعداد نظم وتدابير واضحة وشفافة لضمان المساءلة المالية ؛

(ق) اضفاء الطابـــع المؤسسي حسبما يناسب ، على آليات النقل المناسبة والواضحة فيما بين الحكومات المناسبة زمنيا والمتوقعة النتائج القائمة على الاداء والحاجة ؛

(ل) جذب الاستثمارات الخاصة نحـــو التنمية العمرانية .

٦ - المعلومات والاتصالات

١٤١ - إن التطورات الأخيرة في التكنولوجيا المعلوماتية إلى جانب تحرير التجارة والتدفق الحر لرؤوس الاموال على مستوى عالمي ستؤدي إلى تغييرات جذرية في ادوار ومهمات المدن ، وعمليات صنع القرار

وتوزيع الموارد الخاصة بها ، ويمكن للحكومات التي توظف الاستثمارات اللازمة في مجال التكنولوجيا المعلوماتية والهياكل الأساسية وتعمل على تمكين وتقوية مواطنيها للانتفاع الفعال بهذه التكنولوجيا ، أن تتوقع تعزيز مكاسب انتاجية جمة في مجال الصناعة والتجارة . وينبغي الانتفاع بالتكنولوجيا المعلوماتية المحسنة على النحو المناسب والأمثل للحفاظ والمشاركة في القيم الاخلاقية وتعزيز وتحسين التعليم والتدريب والتوعية العامة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر في نوعية الحياة ، وتيسير تبادل الجهات المنفذة الرئيسية والمجتمعات المحلية لممارسات الموئل بما في ذلك اولئك الذين يلجمون حقوق الاطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخـــرى فـــي سياق التحول الحضري المتنامي .

الإجـــراءات

١٤٢ - لتحسين القـــدرة على استغلال تلك الابتكارات ، ينبغي للحكومات والسلطات المحلية القيام بما يلي:

(أ) تطوير البنى التحتية والتكنولوجيا للمعلومات وتشجيع كافة مستويات الحكومات والمؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني على إستخدامها ؛

(ب) تدريب الجهات المنفذة الرئيسية على إستخدام تكنولوجيا المعلومات ؛

(ج) إعداد اساليب لإقتسام التجارب من خلال وسائل الكترونية كالشبكة الداخلية (Internet) والشبكات والمكتبات للمبادرات المحلية ونشر أفضل الممارسات ؛

(د) حث الاطفال والشباب والمؤسسات التعليمية على المشاركة في إستخدام المكتبات العامة وشبكات الاتصالات ؛

(ها) تيسير عملية التعلم من خلال نشر التجارب الناجحة والفاشلة على السواء في مجال المستوطنات البشرية المأخوذة من القطاع الحكومي والقطاعين العام والخاص والقطاع المجتمعي ؛

(و) تشجيع السياسات التي توفر تكنولوجيا وخدمات المعلومات وتزيد من تيسرها للجمهور عامة؛

(ز) ضمان التدفق الحر والطليق للمعلومات وتيسرها في مجالات السياسة العامة وصنع القرارات وتوزيع الموارد .

هاء - التعاون والتنسيق على المستوى الدولي

١ - المقدمة

١٤٣ - يشكل هدف جعل المستوطنات البشرية والمجتمعات المحلية معافاة ومأمونة وأكثر انصافا واستدامة، مساهمة مباشرة في تحقيق السلم والعدالة والاستقرار في العالم . ويتخذ التعاون الدولي أهمية اضافية في ضوء الاتجاهات الحديثة المتمثلة في عولمة الاقتصاد العالمي ... وعليه ، فثمة حاجة إلى

اجراءات محددة من قبل المجتمع الدولي لاستكشاف واستلهام اشكال جديدة للتعاون والتنسيق والاستثمار من أجل المساهمة بفعالية في تحسين المستوطنات البشرية .

١٤٤ - إن الاتجاهات التنازلية الأخيرة في المساعدة الانمائية الرسمية هي قضية ذات أهمية جدية ويواكب تلك الاتجاهات زيادات مأساوية في التدفقات الدولية لرؤوس الأموال فضلا عن زيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية وإدارة الهياكل الأساسية والخدمات ؛ إن هذه النقلة من المعونة إلى التجارة تشير بوضوح إلى الحاجة إلى مشاركة القطاع الخاص في صياغة التعاون الدولي . فللمجتمع الدولي بما في ذلك وكالات المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية دور هام في ضمان أن موارد القطاع العام تستخدم لتنشيط الاستثمارات الخاصة وذلك تحقيقا للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية .

١٤٥ - ينبغي إعداد الأطر المبتكرة للتعاون الدولي في تنمية وإدارة المستوطنات لبشرية بحيث تشمل المشاركة الناشطة لجميع مستويات الحكومات والقطاعين الخاص والتعاوني ، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية في صنع القرارات وصياغة السياسات وتوزيع الموارد . وعلى تلك الأطر أيضا أن تشمل الاشكال الجديدة والمحسنة للتعاون والتنسيق بين وكالات المساعدة المتعددة الاطراف والثنائية بما في ذلك الجنوب- الجنوب وعمليات نقل أفضل الممارسات فيما بين الاقاليم ، والتنمية المتواصلة لادوات ووسائل السياسات والتخطيط والإدارة كتطبيق مؤشرات المأوى والمؤشرات الحضرية ، وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية .

٢ - الإطار التمكيني الدولي

{ ١٤٦ - ترتبط التنمية الاقتصادية بصورة معقدة بالتحول الحضري ... كما تتأثر المستوطنات البشرية بصـــــورة متزايدة بالاقتصاد العالمي ؛ ويعتبر تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على نطاق عالمي ، ضروريا لتمكين الدول من تحسين الاوضاع المعيشية في المستوطنات البشرية . ومن بين العقبات العديدة التي تعمل على إعاقة التنمية المستدامة ، ندرك تأثيرات التعديل الهيكلي والاقتصاد الانتقالي التي ينبغي تصويبها . فمن ناحية أخرى ، تسفر التغييرات التكنولوجية عن تغيرات رئيسية في بنية العمالة ؛ وينبغي لتعزيز الحكومات الوطنية لمسايرة تلك التأثيرات على المستوطنات البشرية ضمن إطار استراتيجيات التمكين ، أن يشكل مسؤولية جماعية تقع على كاهل المجتمع الدولي .

الإجـــراءات

١٤٧ - لتمكين الحكومات الوطنية من مجاراة التعديل الهيكلي والانتقال الاقتصادي ، ينبغي للمجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) تعزيز انشاء بيئة اقتصادية دولية مكشوفة وقائمة على المساواة والتعاون وتبادل المنفعة؛

(ب) تعزيز تنمية المؤسسات والاستثمار الانتاجي ونقل التكنولوجيا الصناعية وزيادة تيسر النفاذ إلى الاسواق المفتوحة والدينامية في سبيل تنمية المستوطنات البشرية المستدامة ؛

(ج) تيسير تنسيق سياسات الاقتصاد الكامل مع سياسات المستوطنات البشرية على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية من أجل تعزيز نظام اقتصادي يفضي بصورة أكبر إلى تنمية مستقرة ومستدامة ؛

(د) ضمان أن منافع النمو الاقتصادي العالمي تسهم في تحسين نوعية الحياة في المستوطنات البشرية .

١٤٨ - وبقدر أكبر من التحديد ، ينبغي للمجتمع الدولي القيام بما يلي:

(أ) تعزيز قدرة الدول على تحسين الهياكل الأساسية والخدمات في المدن لتمكين التجارة الدولية الميسرة بالسلع والخدمات ؛

(ب) تعبئة الموارد المالية الوطنية والدولية لتوفير المأوى وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة؛

(ج) زيادة الحصول على الموارد المالية الدولية بصورة كبيرة ، مما يمكن البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من الانتفاع من الاسواق المالية الدولية المتنامية من أجل تعزيز الاستثمارات في مجال المأوى والهياكل الأساسية في سبيل مستوطنات بشرية مستدامة ؛

(د) تعزيز النظام المالي الدولي الذي يفضي بصورة أكبر إلى تنمية مستقرة ومستدامة للمستوطنات البشرية من خلال أمور من بينها زيادة درجة الاتصال في الاسواق المالية والحد من مخاطر الازمات المالية والتقليل من معدلات الفوائد الفعلية ؛

(هـ) تمكين السلطات المحلية من الارتباط مباشرة بالاسواق المالية العالمية لتمويل برامجها المعنية بالمأوى والهياكل الأساسية ، وانشاء الآليات والوسائل العالمية لتيسير المشاركة في المجازفات وتعزيز الائتمانات للحكومات المحلية والوطنية ؛

(و) تعزيز الاستراتيجيات لضمان الاستثمارات الهامة والعامة والخاصة الهامة والحسنة التوجه في تشييد المأوى والهياكل الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية للتنمية المستدامة عن طريق توفير ما يناسب من مساعدة فنية ومالية ؛

(ز) دراسة المقايضة للديون لصالح تنمية المأوى والهياكل الأساسية في المستوطنات البشرية.

٣ - الموارد المالية والوسائل الاقتصادية[٥]

١٤٩ - يتزايد الطلب على المأوى وخدمات الهياكل الاساسية في المستوطنات البشرية بصورة متواصلة ؛ فمع الارتفاع السريع في تكاليف المأوى والخدمات الحضرية ، تجد المجتمعات المحلية والدول صعوبات في تعبئة الموارد المالية المحلية الملائمة . وتعتبر الموارد المالية الجديدة والاضافية ، إلى الحد الممكن ، هامة لتحقيق غايات المؤتمر . إن الاشكال القائمة والجديدة للموارد المتاحة - العامة والخاصة والمتعددة الاطراف والثنائية -بحاجة إلى التعزيز من خلال الآليات والوسائل الاقتصادية المناسبة لتنمية

المستوطنات البشرية . إن التعاون الفني والمالي هو شرط اساسي مسبق لتنمية التعاون الدولي والتنسيق على المستوى الاقليمي .

الإجـــراءات

١٥٠ - ينبغي للمجتمع الدولي من أجل بلوغ الاهداف المتفق عليها المتمثلة في رصد ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية و ١٥ر٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للمساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا ، القيام بما يلي:

(أ) السعي لتحقيق الغايات المتفق عليها بحلول عام ٢٠٠٠ ، وزيادة الحصة لتمويل برامج تنمية المستوطنات البشرية المستدامة المتوافقة مع نطاقات ومجالات الانشطة اللازمة لتحقيق الغايات المحددة في هذا المؤتمر ؛

(ب) تعزيز المساعدة لانشطة المأوى والمستوطنات البشرية لصالح الفئات الضعيفة كاللاجئين والاشخاص المرحلين داخليـــا والمهاجرين والمشردين عـــن طريق الهبات المحددة الاستهداف ؛

(ج) زيادة اولوية تنمية المستوطنات البشرية المستدامة فيما بين المانحين المتعددين الاطراف والثنائيين وتعبئة دعمهم لخطط العمل الوطنية ؛

(د) حث المانحين المتعددي الاطراف والثنائيين على دعم الدول فيما تبذله من جهود لاتباع استراتيجيات التمكين التي يمكن للحكومات الوطنية والمحلية والمجتمعات المحلية والقطاعين الخاص والتعاوني من خلالها تأليف الشراكات للمشاركة في انشطة المأوى والمستوطنات البشرية ؛

(هـ) توفير القروض الميسرة والهبات لتمكين جميع الدول من التصدي بالتحديد لاحتياجات الفئات الضعيفة ؛

(و) إعداد المصادر المبتكرة للتمويل ، العامة منها والخاصة ، لتنمية المستوطنات البشرية ، وخلق البيئة الداعمة لقيام المجتمع المدني بتعبئة الموارد بما في ذلك المساهمات الطوعية النفعية والفردية ؛

(ز) دعم البرامج التي تزيد من فعالية ووضوح استغلال الموارد العامة والخاصة ، والتقليل من هدر الانفاق وتشتته وزيادة تيسر حصول الفقراء على الاسكان والخدمات ؛

(ح) جذب التدفقات الدولية للاموال الخاصة لأغراض توفير المأوى وتنمية المستوطنات من خلال الوسائل الاقتصادية المناسبة ؛

(ط) تيسير الحصول على الاموال العالمية للحكومات المحلية والوطنية التي تعمل على استحداث برامـــج الشـــراكة العامـــة - الخاصـــة أو المشاركة فيها ؛

(ي) التمكين من إعداد قواعد وقوانين اخلاقية للسلوك وآليات للرصد ، وسياسات مالية ، ووسائل تنظيمية وغيرها من الوسائل الأخرى لوضع القواعد من أجل استثمارات عالمية خاصة وواضحة وفعالة وطويلة الأجل ومستدامة ؛

(ق) دعم الحكومات الوطنية والمحلية في جهودها لاستغلال الاسواق العالمية المالية والانتاجية ؛

(ل) انشاء ودعم صلات الآليات الائتمانية غير الرسمية بالتجمع العالمي للموارد وزيادة تيسر حصول القطاع الأكبر من السكان على التمويل الاسكاني من خلال العمليات التشاركية المشتملة على المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات الائتمانية والمؤسسات المالية العالمية ؛

(م) مساعدة الدول في تنفيذ آليات التسعير الفعالة والقائمة على المساواة في سبيل التنمية المستدامة للمأوى والهياكل الأساسية لحفز زيادة تدفقات الاموال الخاصة والمحلية والعالمية فيما يتم ضمان منح المعونات الواضحة والمستهدفة للفقراء .}

٤ - نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات

١٥١ - إن إستخدام ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا ذات التأثير العميق على أنماط الاستهلاك والانتاج هو من بين الشروط الأساسية المسبقة للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية . إن التكنولوجيات المتطورة والمناسبة والنظم القائمة على المعرفة التي تدعم تطبيقها ، تقدم فرصا جديدة للاستخدام الاكفأ للموارد البشرية والمالية والمادية ، والممارسات الصناعية الأكثر استدامة ، والمصادر الجديدة للعمالة . وللوكالات الدولية دور جوهري في نشر وتيسير الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات المتوافرة والخيارات لنقلها .

الإجـــراءات

١٥٢ - ينبغي للمجتمع الدولي لدى قيامه بتعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا والخبرات دعما لتنفيذ خطط العمل الوطنية القيام بما يلي:

(أ) العمل على ، حسبما يناسب ، انشاء وتعزيز الشبكات العالمية فيما بين الأطراف الفعالة والمهتمة لتيسير تبادل المعلومات بشأن تكنولوجيات المأوى والمستوطنات البيئية السليمة بيئيا ؛

(ب) ضمان أن عملية نقل التكنولوجيا عادلة وتتلافي القاء التكنولوجيات غير السليمة بيئيا على متلقيها؛

(ج) إعداد الآليات المناسبة لنقل التكنولوجيات بما في ذلك التعاون بين الجنوب - الجنوب ؛

(د) وضع التشديد الخاص على تمويل وتعزيز البحث التطبيقي والابتكار في جميع المجالات التي قد تساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية لتأمين المأوى والخدمات والهياكل الأساسية والمرافق الحضرية لمجتمعاتها المحلية ؛

(هـ) تعزيز دور لجنة المستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في تحديد ونشر التكنولوجيات الجديدة والواعدة المتصلة بالمستوطنات البشرية والمفضية إلى عمل المركز "كدار مقاصة" ولاسيما لتلك التكنولوجيات والاساليب التي يمكن لها الخفض من كلفة الهياكل الأساسية وجعل الخدمات الأساسية ذات كلفة محتملة بصورة أكبر والتقليل إلى الحد الادنى من التأثيرات البيئية الضارة .

٦ - التعاون التقني

١٥٣ - يستدعي تنفيذ استراتيجية تمكينية دولية قائمة على برامج بناء القدرات المحددة ، تحولا في التعاون الدولي ؛ فلمجابهة التحديات لعالم آخذ بالتحول الحضري بصورة مسرعة ثمة حاجة لضمان قيام الشبكات الدولية والاقليمية بقدر أكبر من الفعالية بتيسير تبادل ونقل المعرفة والتجارب فيما يتعلق بالاطر المؤسسية والقانونية والتنظيمية ونشر افضل الممارسات بشأن الإدارة الحضرية المستدامة . وينبغي أن يظل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أحد الآليات والعناصر المركزية للتعاون الدولي ككيان مستقل وحيادي يمكنه مزاولة القيادة الفعالة في انشطة التعاون التقني ، وقد تدعو الضرورة إلى انشاء شبكات دولية واقليمية جديدة والترحيب بمساهمة جميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة .

الإجراءات

١٥٤ - ينبغي للمجتمع الدولي بشكل أكثر تحديدا القيام بما يلي:

(أ) انشاء شبكات معلومات عالمية فعالة من حيث الكلفة متعلقة بالمستوطنات البشرية على هيئة "مؤتمرات الكترونية" دائمة ستشتمل على معلومات محدثة ومستكملة حول خطة العمل العالمية ، وأفضل الممارسات فضلا عن التقارير المرحلية حول تنفيذ خطط العمل الوطنية ؛

(ب) العمل على مساعدة الحكومات على كافة المستويات ، وجميع المجموعات الرئيسية للجهات المنفذة والفعاليات والوكالات الانمائية الدولية من خلال الشبكات العالمية للمعلومات المتصلة بالمستوطنات البشرية ، في الحصول على المعلومات حول السياسات والاستراتيجيات والبرامج المعنية بالتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتأمين المأوى ؛

(ج) تحت رئاسة لجنة المستوطنات البشرية ، وبدعم من لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الاقليمية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) تعزيز الوعي وانشطة الاعلام لضمان ان قضايا تنمية المستوطنات البشرية بوجه عام والاستجابات المتضافرة المتعلقة بالسياسات والبرامج نحو التحول الحضري بوجه خاص ، قد جذبت نحو المسار الرئيسي للاهداف الانمائية للمجتمع الدولي والحكومات الوطنية ؛

(د) العمل على دعم وتقوية برامج بناء القدرات وتعزيز تبادل التجارب بشأن استجابات السياسات للتحول الحضري والتنمية الاقليمية المتكاملة ضمن إطار الاستراتيجيات الانمائية الوطنية بغية دعم وتيسير الجهود الوطنية والمحلية في مجال إدارة المستوطنات البشرية ؛

(هـ) العمل ، عن طريق أمانة لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبدعم من لجان الأمم المتحدة الاقليمية الاقتصادية فيما يتعلق بانشطة المعلومات ، العمل على إعداد الانشطة العملية بالتركيز على بناء القدرات من أجل تعزيز قدرات السلطات الوطنية والمحلية لتحديد وتحليل القضايا الهامة لتنمية المستوطنات البشرية ولصياغة البرامج والسياسات التي تستجيب لها والقيام بتنفيذها بفعالية ، والإدارة الكفوءة لعملية تنمية المستوطنات على المستوى المحلي ؛

(و) مواصلة دعم برامج التعاون التقني الرامية إلى التخفيف من حدة تأثيرات الكوارث الطبيعية والاصطناعية فضلا عن انشطة إعادة الاعمار في البلدان المتأثرة والمنكوبة .

٦ - التعاون المؤسسي

١٥٥ - تستدعي ملاحقة غايات المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية مقابل زيادة التفاعل الاقتصادي العالمي ، التعاون الدولي للمؤسسات العامة والخاصة العاملة في مجال تنمية المستوطنات البشرية حيث يتم تجميع الموارد والمعلومات والقدرات لتحقيق استجابة لمشكلات المستوطنات البشرية على قدر أكبر من الفعالية .

١٥٦ - يشكل جدول أعمال الموئل (البرنامج للموئل) إطارا جديدا للتعاون الدولي ؛ وعليه أن يضمن العمليات الشاملة للتنفيذ والمتابعة والتقييم لنتائج هذا المؤتمر ، اضافة إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة حيث تتصل بالمستوطنات البشرية ولاسيما القمة العالمية للطفولة ، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان ، والمؤتمر العالمي للحد من الكوارث الطبيعية ، والمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغرى ، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية ، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة . وسيستدعي ذلك قدرا أكبر من التنسيق والتعاون بين الشركاء المتعددي الاطراف والثنائيين ، والبرمجة المشتركة ، المؤدية إلى تعزيز التعاون وزيادة فعاليته بين مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها .

الإجـــراءات

١٥٧ - ينبغي لأسرة الأمم المتحدة بهيئاتها بما في ذلك مؤسسات برتن وودز (Bretton Woods) ومصارف وصناديق التنمية الاقليمية ودون الاقليمية ووكالات الدعم الثنائي أنقيام بما يلي:

(أ) انشاء وتقوية حيثما هو مناسب ، الآليات التعاونية لدمج التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في سياساتها وبرامجها وعملياتها ؛

(ب) انشاء وتقوية الشراكات مع الاتحادات الدولية للسلطات المحلية ومع كافة الأطراف الفعالة والمهتمة الأخرى لتحقيق غايات المؤتمر ؛

(ج) إعداد الانشطة الرامية إلى تقوية قدرة السلطات المحلية ؛

(د) تكثيف تعاونها مع المنظمات غير الحكومية والجماعات الطوعية والاتحادات المجتمعية والقطاعين الخاص والتعاوني في تنمية المستوطنات البشرية المستدامة ؛

(هـا) دعم الشراكات العامة/ الخاصة في تجهيز المأوى وتأمين الخدمات والأنشطة الانمائية الأخرى للمستوطنات البشرية المستدامة .

واو - تنفيذ ومتابعة خطة العمل العالمية

١ - المقدمـــة

١٥٨ - إن الأثر الطويل الأجل لتعهدات الحكومات والمجتمع الدولي في مؤتمر الموئل الثاني يتوقف على تنفيذ الاجراءات المتفق عليها . كما ينبغي تقييم خطط العمل الوطنية والبرامج والاجراءات الوطنية الأخرى ذات الصلة المتعلقة بتنمية المستوطنات البشرية المستدامة وتوفير المأوى من أجل اجراء التعديلات المناسبة عليها، واضافة إلى ذلك ، ينبغي الانتفاع بالنظم الفعالة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل العالمية ، بغية حث الحكومات على ادامة ادائها وتحسينه وتدعيم التعاون الدولي .

٢ - تتبع أثر التقدم في خطة العمل العالمية

١٥٩ - ينبغي للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية القيام بإجراء إستعراضات دورية لتقييم دمج تنمية المستوطنات مع الاعتبارات التنموية البيئية والاجتماعية والاقتصادية الأكثر اتساعا ... على أن يتم الاستعراض الرئيسي الاول في عام ٢٠٠٠ وتناقشه اللجنة في دورتها الثامنة عشرة وسيكون لهذا النشاط الأغراض التالية:

(أ) تتبع أو اقتفاء أثر التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال الموئل (البرنامج للموئل) والأنشطة المتصلة بتنمية المستوطنات المستدامة وتوفير المأوى بما في ذلك الالتزامات ذات الصلة المشتملة في جدول أعمال القرن ٢١ ؛

(ب) تلقي وتحليل المدخلات ذات الصلة من المنظمات غير الحكومية والسلطات المحليـــة المختصة ضمن نطاق التنفيذ الكامل لجدول أعمال الموئل ؛

(ج) تقديم التوصيات المناسبة إلى الجمعية العامة عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إستنادا إلى تحليل وتلخيص وتجميع المعلومات المتلقاة وابلاغ لجنة التنمية المستدامة بذلك ؛

(د) تقييم التقدم المحرز في سبيل تحقيق غايات جدول أعمال الموئل : "المأوى الملائم للجميع" "والمستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر" .

١٦٠ - سيظل النهج المتعدد الاختصاصات والموضوعي للبحث والتطوير ، الذي يركز على تواصل رصد ومراقبة وتحليل اتجاهات وقضايا المستوطنات الهامة ، وتلك الخاصة بالسياسات والبرامج للاستجابة للتحول الحضري ، المهمة الهامة لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ؛ وستسهم لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الاقليمية حسبما هو مناسب ، في تلك الانشطة .

٣ - المؤشرات ، وأفضل الممارسات وتقييم الاداء

١٦١ - من الضروري تقييم أثر السياسات والاستراتيجيات والاجراءات بشأن توفير المأوى الملائم وتحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية . وستقدم نتائج تلك التقييمات إلى لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، حيث يقوم مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) كجهة وصل وتنسيق بتحليل وجمع وتلخيص المعلومات : وسيعمل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بالاضافة إلى منظمات ذات صلة أخرى على انشاء عملية مناسبة لتحليل ورصد الاتجاهات الرئيسية للتحول الحضري وأثر السياسات الحضرية .

١٦٢ - وكجزء من إلتزاماتها بتعزيز قدرتها القائمة فيما يتعلق بجمع وتحليل البيانات الخاصة بالمأوى والمستوطنات ، ينبغي للحكومات على كافة المستويات المناسبة بما في ذلك السلطات المحلية ، مواصلة تحديد ونشر أفضل الممارسات ، وإعداد وتطبيق مؤشرات تنمية المأوى والمستوطنات البشرية لاسيما تلك التي أعتمدت لدى التحضير لمؤتمر الموئل الثاني ، ومن ثم تقديم التقارير الدورية إلى مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) . وستستخدم الحكومات الوطنية هذه المعلومات وأخرى ذات صلة حسبما هو مناسب ، لدى قيامها بتقديم التقارير للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتقييم تنفيذ خطط العمل الوطنية على اساس منتظم .

ملاحظـــات

١) يعتبر وفد الولايات المتحدة النص الكامل حول هذه المبادىء موضوعا بين قوسين .

٢) لم يقم فريق الصياغة غير الرسمي بمناقشتها وذلك لعدم توافر ولاية الصياغة لبعض الوفود.

٣) لدى إستخدام مصطلح "الحكومات" ، سيعتبر من المحتم إدراج المجموعة الاوروبية ضمن مجالات اختصاصها .

٤) لم تتم مناقشة الجزء "الإطار التمكيني الدولي" ، (الفقرات ١٤٦ - ١٤٨) أو حتى إعتبارها أو النظر فيها من قبل فريق الصياغة غير الرسمي في اجتماعه الثاني المنعقد فيما بين الدورات .

٥) لم تتم مناقشة الجزء "الموارد المالية والوسائل الاقتصادية" (الفقرات ١٤٩ - ١٥٠) أو النظر فيها من قبل فريـق الصياغة غير الرسمي فـي اجتماعه الثاني المنعقد فيما بين الدورات .

٦) تمت مناقشة القضايا الواردة في مقترح يتعلق بالرصد والتنسيق لمنظومة الأمم المتحدة، غير أنه تم إرجاؤها إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية .